الجلسة الخامسة عشر

للّجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكى العربى

(الأربعاء ٢ من ذى الحجة سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى

اللجنة المركزية

محضر الجلسة الخامسة عشر

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأربعاء ٢ من ذى الحجة سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٩ .

حضر السادة الأعضاء .. عدا :

من السادة الأعضاء الأصليين :

١ – م. أحمد طلعت عزيز
٢ – أحمد فهيم عبد المعطى
٣ – أحمد مصطفى عبد الآخر
٤ – أحمد موسى سالم
٥ – إسماعيل عبد الحميد الوكيل
٦ – إسماعيل عز الدين إسماعيل
٧ – السعيد أحمد البيلى
٨ – حسن عباس زكى
٩ – خالد محيى الدين
١٠– خميس على خميس
١١– عبد الرحمن عبد الرحمن البشرى
١٢– عبد العزيز شاهين الجنزورى
١٣– عبد الفتاح عبد الغفار
١٤– فاروق السيد متولى
١٥– محمد السيد عبد الرحمن
١٦– محمد أنور حسن
١٧– د. محمد حلمى مراد
١٨– محمد صبرى محمد مبدى
١٩– محمد صدقى سليمان
٢٠– د. محمد صلاح الدين إسماعيل
٢١– د. مصطفى أبو زيد فهمى
٢٢– د. هاشم محمود القاضى
٢٣– ياسين محمد هاشم

ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :

١ – أحمد فؤاد محمود عمر
٢ – م. الحسينى عبد اللطيف عبد الرحمن
٣ – محمد أحمد عيسوى
٤ – محمد سيد أحمد حسن
٥ – د. محمد عبد الوهاب شكرى
٦ – منصور عبد المنعم منصور

السيد / الرئيس :

السلام عليكم .. عندى طلب من السيد محمد فوزى محمود، يرجو فيه فتح باب المناقشة فى نظام التسويق التعاونى فى جلسة الأربعاء ٢/١٩ ، لما لهذا الموضوع من أهمية تمس ملايين من أفراد الشعب، ويتردد الحديث بشأنه بين الناس .

الحقيقة، هذا الموضوع ناقشناه فى مجلس الوزراء – فى الجلسة اللى فاتت – ثم ناقشناه أيضاً فى اللجنة التنفيذية العليا، وأيضاً سَيُطرح للمناقشة فى هذه اللجنة، بعد ما نكون رسينا على بعض النقط اللى لسه مارسيناش عليها، الخاصة بالتسويق التعاونى، وبالحسابات .. لسه ماوصلناش فيها لقرار حتى فى مجلس الوزراء وفى اللجنة التنفيذية العليا. على كل حال، فى الوقت الحالى مافيش تسويق تعاونى إلاَّ بالنسبة للبصل، فممكن نناقش هذا الموضوع مع الموضوع كله بعد العيد إن شاء الله .

السيد / محمد فوزى محمود :

سيدى الرئيس .. إن الذى دعانى إلى تقديم هذا الطلب، هو أننى أرجو الإسراع فى إصدار نظام التسويق التعاونى حتى يمكن سد الثغرات التى قد توجد فيه، لأننا نفاجأ فى شهر أغسطس من كل عام بنظام التسويق التعاونى – الذى أنشىء منذ خمس سنوات مضت – ولا نتمكن من تقويم المشاكل وسد الثغرات الموجودة به، لصدوره فى وقت متأخر لا يسمح بذلك .

السيد / الرئيس :

إبقى قول الكلام ده فى الجلسة اللى جاية إن شاء الله .

السيد / محمد فوزى محمود :

حاضر ياافندم، وشكراً .

السيد / الرئيس :

وعلشان نخلّص التقارير ونناقشها، نبتدى الجلسة بتقرير اللجنة الاقتصادية. الدكتور لبيب شقير يتفضل .

الدكتور / محمد لبيب شقير :

السيد الرئيس.. الإخوة الأعضاء ، كان على اللجنة الاقتصادية فى مستهل عملها، أن تحدد الأسلوب الذى سوف تعمل بمقتضاه، وقد وجدت اللجنة أن الطبيعة السياسية لعملها تقتضى اتصالاً كاملاً بالجماهير لدراسة مشاكلها، ولمحاولة تحليلها بعد ذلك، والاتفاق مع الجهاز التنفيذى على أسلوب لحلها، أو على حل كامل لها. ووجدت أيضاً أن الطبيعة الفنية التى تتصف بها أعمالها تقتضى إجراء جزء من الدراسات والبحوث ، إما للموضوعات التى ترد إليها من الجماهير، أو الموضوعات التى تتصل بسياسة اقتصادية قصيرة المدى، أو بسياسة اقتصادية بعيدة المدى، متعلقة بذات القطاع .

وعلى ضوء هذه الطبيعة المزدوجة لأعمال اللجنة، بدأت اللجنة تحدد خطوطها على أساس عقد اجتماعات مع الجماهير فى المحافظات، ثم الالتقاء بالسادة الوزراء وبالمسئولين عن مختلف القطاعات، وقيام مجموعة من الفنيين بإعداد أنواع من الدراسات التى قد نحتاج إليها فى فترة مستقبلة، مثال ذلك: كيفية استغلال الأراضى المستصلحة .

وقد حددت اللجنة لنفسها موضوعاً أساسياً هو : متابعة قرارات المؤتمر القومى، وتنفيذ بيان ٣٠ مارس، كما حددت موقفها من مشكلة هامة فى مجال التخطيط، وهى : هل نأخذ بسياسة اقتصادية توسعية، أم بسياسة انكماشية؟ وبعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة مع السيد وزير التخطيط.. وبعد تقييم للخطة الماضية، ولخطة السنوات التى انقضت على الخطة الخمسية الأولى، وصلت إلى أهمية وضرورة الأخذ بالسياسة الاقتصادية التوسعية، وإلى أهمية الخروج من السياسة الاقتصادية الانكماشية .

وفى هذا الصدد، فإن اللجنة تقدر كل التقدير ذلك الاتجاه الذى ظهر منذ شهور فى عمل مجلس الوزراء، والذى قرر بمقتضاه سياسة اقتصادية توسعية امتدت إلى كثير من المجالات .

وقد رأت اللجنة – وهى تقرر أهمية السياسة الاقتصادية التوسعية – أنه لابد من وجود ضوابط لها حتى لا تحدث آثاراً ضارة. وقد بينت اللجنة فى تقريرها ضوابط المرحلة الحالية، على ضوء أهمية كل من : تحريك كافة المدخرات المتاحة، ومراعاة جانب النقد الأجنبى فيما تقدم عليه من توسع فى المشروعات، والاستفادة من المدخرات المحلية فى مشروعات لا تحتاج إلى سلع أجنبية كثيرة، إذا كان النقد الأجنبى لا يسمح بذلك .

وبالإضافة إلى كل هذا، فقد لاحظت اللجنة، أننا مقدمون على فترة سيحتاج المجهود الحربى فيها إلى إنفاق ضخم، ولذلك كان لابد من إعطاء أولوية كبرى لما يحتاج إليه هذا المجهود ، على أن تُحَدَّدْ خطتنا الاستثمارية على أساس ما يتبقى بعد ذلك من موارد .

ثم بينت اللجنة أهمية مشاركة الجماهير فى مناقشة الخطة، وفى تنفيذها ومتابعتها، ووجدت أنه يمكن للأجهزة المقترحة – سواء كانت فى شكل وحدات الإنتاج ، أو فى شكل الجمعيات التعاونية الزراعية بصورتها الجديدة ، أو فى شكل لجان الاتحاد الاشتراكى الموجودة فى وحدات الخدمات – أن تقوم بدور هام جداً فى هذا الصدد، ووضعت اللجنة أبعاده وحدوده فى التقشف .

وفى الواقع، فإن اللجنة تقوم الآن بدراسة مشروع خطة ١٩٧٠/٦٩، تمهيداً لعرضها على حضراتكم .

وفيما يتعلق بلجنة الزراعة، فقد قامت اللجنة بعدة لقاءات مع الجماهير على المستوى الإقليمى فى بعض المحافظات، ووجدت أن واجبها يقتضى تتبع تنفيذ توصيات المؤتمر القومى. وفى هذا الصدد كانت هناك توصيتان أساسيتان – أعطاهما المؤتمر القومى وأعطتهما اللجنة المركزية بعد ذلك أولوية هامة – وهما : دعم التسويق التعاونى من جانب ، وبحث أولوية الاستثمارات من جانب آخر، بحيث يكون من شأن الاستثمارات التى تُقَرَّرْ بلوغ الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد القومى .

أما بالنسبة للتسويق التعاونى، فقد درست اللجنة مشاكله مع قيادات الفلاحين – فى المؤتمرات التى أشرنا إليها – ولخصنا فى التقرير جميع المشكلات التى أثارها الإخوة الفلاحون، وبَيَّنا أسساً عامة للعلاج، تناولت جميع الجوانب التى تتصل بالتسويق التعاونى، سواء بالنسبة للفرازين، أو فصل التسويق عن التحصيل، أو الحسابات، أو الأسعار، أو نظام الحيازات... الخ .

ويهم اللجنة فى هذا الصدد، أن تؤكد بالذات على توصية خاصة – بالإضافة إلى كل التوصيات السابقة – تلك التوصية الخاصة بالمديونيات السابقة، وهى توصى بأن تفصل حسابات ما قبل سنة ١٩٦٧، عن حسابات سنة ١٩٦٧ وما بعدها، بحيث يوضع نظام ييسر على الفلاحين سداد المديونيات التى عليهم قبل سنة ١٩٦٧ .

أما فيما يختص بمديونيات سنة ١٩٦٧ وما بعدها، فلابد من تحصيلها أولاً بأول فى نفس السنة التى تتحقق فيها .

هذا بالنسبة للتسويق التعاونى، أما فيما يتعلق بأولويات الاستثمار ، فقد لاحظت اللجنة فى مجال التنمية الرأسية ثلاثة موضوعات لها أهمية الحل :

الموضوع الأول : خاص بتحسين خصوبة الأراضى وصيانتها، وهو مشروع هام أقدمت عليه وزارة الزراعة وأعطته اهتماماً كبيراً، وبدا واضحاً للفلاحين أنه يعطى زيادة ضخمة فى الإنتاجية، بالرغم من أن تكاليفه بالنسبة للفلاح الفرد إنما تمثل مبلغاً ضئيلاً جداً من المديونية. ومن أجل هذا، فإن اللجنة توصى بالتوسع فى هذا المشروع بحيث يغطى الأراضى الممتازة والجيدة – حسب حصرها التصنيفى – فى أقرب وقت ممكن، على أن تدبر الاستثمارات اللازمة له، مع إمكانية المساهمة بالجهود الذاتية، وربطه مع مشروعات الصرف العامة .

أما الموضوع الثانى فى مجال التنمية الرأسية : فهو مشاكل أراضى الحياض. وفى الحقيقة أننا وجدنا أن الجماهير تشكو من انخفاض فى إنتاجية هذه الأراضى ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها : عدم استواء الأرض، وعدم وصول مياه الرى إلى بعض المناطق، وسوء استخدام المياه على أثر حداثة عهد زراعتها بالرى المستديم .

وفى الواقع أن اللجنة تقدر تماماً ما قرره مجلس الوزراء أخيراً من رفع مساحات التسوية هذا العام إلى ٢٠٥٠٠ فدان، بالإضافة إلى ١٠٠٠ فدان أخرى فى مناطق التهجير. ومن أجل هذا فإن اللجنة توصى بإعطاء أولوية خاصة لهذا النوع من الاستثمار فى خطة السنة القادمة، كما توصى بالارتفاع بمساحة ما يُسَوَّى من هذه الأراضى، إلى القدر الذى يستوعب كافة الطاقات الإنتاجية لشركات التسوية، وهو ٢٥٠٠٠ فدان سنوياً .

وتوصى اللجنة أيضاً بإجراء دراسة خاصة للدورة المحصولية فى هذه المناطق ، على ضوء التغيير

الذى حدث فى طريقة رَيِّهَا .

وتوصى اللجنة كذلك بتحليل الأرض، ووضع خطة سمادية ملائمة للأراضى التى حدث لها تغيير فيما يرد إليها من طمى النيل، على أثر طريقة الرى التى تروى بها .

أما بالنسبة للموضوع الثالث من مشروعات التنمية الرأسية التى تتصل بمشروعات الصرف : فقد أوضحت اللجنة فى تقريرها أهمية كل من هذه المشروعات، والخطة التى سوف تقدم عليها وزارة الرى فى

مشروع يغطى ١,٤ مليون فدان، يتكلف ٧٦ مليوناً من الجنيهات، وتجرى المفاوضة مع البنك الدولى لكى يسهم فيها بالنقد الأجنبى فى حدود ١٢ مليون جنيه .

وبالنسبة لاستكمال الصرف فى بعض مناطق الاستزراع أشارت اللجنة فى تقريرها إلى هذه المناطق، وأوصت – على وجه الخصوص – بتنفيذ شبكة المصارف الحقلية والخاصة تعاونياً أو ذاتياً، مع إشراف وزارة الرى على التنفيذ والتوصيلات النهائية ، ذلك لأن هذا الموضوع من الموضوعات التى أثارت نقاشاً جماهيرياً ضخماً، إذ يبدو أنه كانت توضع بعض الصعوبات فى سبيل قيام الجهد التعاونى – أو الجهد الذاتى – لتنفيذ هذه الشبكة. ولذلك فإن لهذه التوصية أهمية خاصة بالنسبة لإخواننا الفلاحين .

أما فى مجال التوسع الأفقى، فمما لا شك فيه أن هناك مجهوداً ضخماً ، قد بُذل فى عملية الاستزراع، حيث وصلت المساحة المستصلحة من الأراضى إلى ٧٩١ ألف فدان، دخل منها مرحلة الاستزراع ٥٤٣ ألف فدان، ووصل منها إلى مرحلة الحدية الإنتاجية ٨٠ ألف فدان. وقد لاحظت اللجنة أن الأمر – فيما يتعلق بالاستزراع – يتطلب بذل المزيد من المجهود، بما يتلاءم مع المجهود الذى يبذل فى الاستصلاح، وأعطت اللجنة التوصيات الخاصة بذلك فى تقريرها .

السيد الرئيس .. الإخوة الأعضاء، لقد توصلت اللجنة إلى مشاكل الفلاحين بفضل التعاون القوى بين لجنة التنمية الزراعية وبين وزارة الزراعة، ووجدت حلولاً ملائمة لها، ومن بين هذه المشاكل :

. مشكلة أسعار القطن، التى عولجت بالقرار الحكيم الذى أصدره مجلس الوزراء أخيراً .

ـ ومنها توحيد أسعار الأرز، وقد تم تنفيذ ذلك على أثر المناقشة التى دارت فى المؤتمر القومى مع السيد وزير الزراعة .

. ومنها صرف الكميات المناسبة من تقاوى العدس فى بعض الأماكن، وهذا ما تم فعلاً .

. ومنها تيسير صرف السلف العينية لزراع القطن الأشمونى بسوهاج، وقد وافق السيد الوزير على ذلك .

ـ ومنها ما لاحظناه من عدم كفاية ما يوزع من أجولة لتسويق الفول السودانى، وقد وافقت الوزارة على رفع معدلها .

إلى آخر هذه المشاكل التى قد تم حلها فعلاً مع وزارة الزراعة. ومع ذلك، فمازالت هناك بعض المشاكل لم نتوصل فيها إلى حل جذرى، ونأمل أن نصل قريباً إلى حل بشأنها مع الجهات المختصة، مثل: صرف السلف العينية للمدينين، كالتقاوى، والأسمدة، والمبيدات، طالما أوفى هؤلاء المدينون بالتزاماتهم التى يقررها نظام التسويق التعاونى. ومثل: تسوية غرامات التوريد عن المواسم السالفة، وعدم

صرف الأسمدة المتميعة، وتعويضات زراع البصل، إلى غير ذلك من مشاكل تتعلق بالرى والصرف، ومن أهمها ما يثار حول بعض المحافظات التى تتبع فى ريها – من حيث الإدارة – عدة محافظات، وقد أُثير هذا الموضوع فى محافظة الغربية على وجه الخصوص، لأنها تتبع فى ريها عدداً كبيراً من المحافظات. وقد تناول تقرير اللجنة الاقتراحات الخاصة بهذه المشكلة والتى تمت مناقشتها مع وزارة الرى، وتأمل اللجنة إيجاد حل سريع لها .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة تقوم حالياً بدراسة أسلوب استغلال الأراضى الجديدة .

أما فيما يتعلق بلجنة التعاون الزراعى، فقد قامت اللجنة بجهد يتمثل فى المشروع الجديد لتنظيم البنيان التعاونى الزراعى الذى يعتبر فى الحقيقة ثمرة جهد مشترك، قائم على تعاون قوى بين وزارة الزراعة وبين اللجنة، وقد كان نتيجة هذا التعاون إخراج هذا المشروع، الذى تضمنته المذكرة التى وزعت على حضراتكم، ولن أتعرض لتفاصيله باعتبارها موجودة فى هذه المذكرة .

وقد بدأت اللجنة – بالإضافة إلى ذلك– بوضع خطة لتدريب كوادر التعاونيين ستبدأ فى تنفيذها بعد عطلة عيد الأضحى مباشرة – إن شاء الله – مبتدئة فى ذلك بأعضاء مجلس إدارة مؤسسة تعمير الصحارى، والعاملين بالوادى الجديد .

وقد تم – بالإضافة إلى ذلك – الاتفاق مع اتحاد الزراع بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، على إيفاد ٢٠ دارساً كل ٣ شهور خلال سنة ١٩٧٠/٦٩ ، وتم إرسال أول مجموعة من التعاونيين فعلاً لتتلقى تدريباً تعاونياً فى المعهد المخصص لذلك هناك .

وفى نفس الوقت، فإنه تجرى الآن دراسات على التعاون الإنتاجى فى القطاع الحرفى الذى يضم

ما يزيد على مليونى مشتغل . ونأمل ان نتقدم فى هذا الصدد – بالاتفاق مع الجهات المختصة – بمشروع يتلاءم مع مااتخذ فى البنيان التعاونى الزراعى من خطوات .

أما بالنسبة للجنة الصناعة والكهرباء، فقد تابعت اللجنة قرارات المؤتمر القومى، ومدى تنفيذ قطاع الصناعة لها .

وفى الحقيقة أن اللجنة قد لاحظت بالنسبة لتوصية المؤتمر الخاصة بالمضى قدماً فى التنمية، مع تقرير أولوية للاستثمارات التى يكون من شأنها بلوغ الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى، أن ذلك قد تحقق فعلاً، إذ ارتفعت قيمة استثمارات السلع من حوالى ٦١ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٦٨/٦٧، إلى ١٠٩,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩/٦٨، أى أن نسبة الزيادة فى حجم استثمارات

هذه السنة المالية عن مثيلتها فى السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ تبلغ ٧٨% . وهذا يدل فى الحقيقة على وجود دعم قوى لتوسع التنمية الاقتصادية فى المرحلة الحالية، بالنسبة لقطاع الصناعة بصفة خاصة .

وفيما يختص بالأولويات ، فقد لاحظت اللجنة أيضاً ان قطاع الصناعة قد بدأ فى وضع أولويات تدعم من قدرة الاقتصاد القومى على الصمود فى فترة المعركة، فأعطى اهتماماً خاصاً للإحلال والتجديد، ولعمليات التوسع الرأسى، وكذلك للبترول .. الذى سيرد ذكره بعد قليل ، كما بدأ السير فى تنفيذ مشروع مجمع الحديد والصلب ، الذى يعتبر دعامة من دعامات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل فى الاقتصاد القومى .

وترى اللجنة أن هذه الأولويات ، إلى جانب أنها تزيد من قدرة صمود اقتصادنا القومى فى الفترة التى نعيشها الآن، فإنها تفتح باباً قوياً لعملية التنمية فى مداها الطويل .

وقد أوضحت اللجنة ماتم تنفيذه فى مجال الصناعة، من حيث تحقيق زيادة [المشروعات الصناعية] سريعة الإنتاج، وزيادة البرامج المحددة لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، وهى التوصية الثانية التى أتى بها المؤتمر القومى واللجنة المركزية فيما يتعلق بالقطاع الصناعى. وقد أوضحت اللجنة الإجراءات التى اتُّخِذَت، والصعوبات التى مازالت قائمة، وشرحت الجهود الكبيرة التى بُذلت فى هذا الشأن، وقد ظهر أثر ذلك فى الإنتاج الذى زاد فى سنة ١٩٦٨/٦٧ بنسبة ٧% عما كان عليه فى سنة ١٩٦٧/٦٦، وهو ما يستحق كل تقدير .

وقد وجدت اللجنة بعد هذه الزيادة الهامة فى إنتاج السنة الماضية، أن الزيادة المستهدفة فى الإنتاج عام ١٩٦٩/٦٨ يجب أن تكون بنسبة ١٢% ، عما كانت عليه فى سنة ١٩٦٨/٦٧ . ووجدت

اللجنة بالنسبة للنصف الأول من سنة ١٩٦٩/٦٨، أن الإنتاج قد زاد فى هذه الفترة بالقياس إلى النصف الأول من سنة ١٩٦٨/٦٧ ، بنسبة ١٣,٦% ، وهذه الزيادة تبشر بأن المستهدف بالنسبة للسنة كلها سوف يمكن تحقيقه بإذن الله .

أما بالنسبة للتوصية الخاصة بالتقاء إدارات الشركات والمصانع بالعاملين، فقد شرحت اللجنة الدور الذى يمكن أن تقوم به لجان الإنتاج – التى أقرت لجنتكم المركزية مبدأها – وقد أوضحت اللجنة فى تقريرها الأسلوب الذى يمكن أن تسير عليه هذه اللجان فى عملها ، لتحقيق جميع الأهداف المطلوبة منها .

أما فيما يتصل بالتوصية الخاصة بتهيئة الظروف للقطاع الخاص لاستغلال أقصى الطاقات المتوفرة لديه فى حدود مارسمه الميثاق، فقد أوضح التقرير أن هناك جهداً قد بذل فى العام الماضى، ظهر أثره فى

أن ماخصص للقطاع الخاص فى العمليات الصناعية قد زاد بنسبة ٦٠% عما كان مخصصاً له فى السنوات السابقة من النقد الأجنبى .. وأعتقد أن هذه نسبة ضخمة. ولكن اللجنة قد شعرت – مع هذه المساندة المتزايدة – بأن هناك مشكلتين أساسيتين بالنسبة للقطاع الحرفى الخاص، يجب العمل على حلهما، وهما :

أولاً : وضع التنظيم التعاونى الذى يجمع ويكتل الحرفيين لكى يجعل منهم قوة اقتصادية هامة، قادرة على النهوض بالإنتاج، وعلى فتح باب الرزق لهذا العدد الضخم من الحرفيين .

ثانياً : أن يُيَسَّر للحرفيين ومنتجى القطاع الخاص الحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيلهم، إذ ثبت من الدراسات التى أجرتها اللجنة الاقتصادية – بمعاونة وحدات الاتحاد الاشتراكى على مستوى المحافظات – أن نظم توزيع السلع عليهم فيها كثير من العيوب والثغرات التى تحتاج إلى علاج .

أما فيما يتعلق بالتوصية الخاصة ببذل مزيد من الجهد فى مجال البحث العلمى، فإن اللجنة تقدر – تقديراً خاصاً – الجهد الذى بدأ بشكل واضح بين وزارتى الصناعة والبحث العلمى، فى وضع اتفاق وأسلوب لكيفية معالجة مشاكل البحث العلمى فى الصناعة. وهذه بداية طيبة جداً لما يمكن أن يحدث من تطور بعد ذلك، بالنسبة لدعم البحث العلمى للصناعة .

أما فيما يختص بتوصية المؤتمر القومى بالنسبة لأهمية زيادة الصادرات وخفض الواردات فى الصناعة، فقد لاحظت اللجنة أن هناك اتجاهاً متزايداً فى صادرات الصناعة فى الثلاث سنوات الأخيرة، حيث زادت من ٨٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى حوالى ٨٧,٥ مليون جنيه فى

سنة ١٩٦٨/٦٧، وذلك بالرغم من النقص الذى حدث فى صادرات البترول فى تلك السنة .

وهناك مستهدف يبلغ حوالى ١١٢ مليون جنيه تقريباً للصادرات الصناعية فى سنة ١٩٦٩/٦٨. وهذا يعنى أن قطاع الصناعة قد بدأ يحقق جزءاً هاماً فيما يتعلق بدعم ميزانية النقد الأجنبى .

أما فيما يتعلق بالواردات، فقد بذل القطاع الصناعى جهداً فى ضغط وارداته، حيث خفض استخدام المستلزمات المستوردة بنسبة ١% عن مثيلتها فى العام السابق ، وهو خفض يوفر مبلغ ١١ مليون جنيه عما كان يمكن تحقيقه. كما أن الوزارات الأخرى قد عاونت فى توفير ما يلزمها من إنتاج كان يستورد، مثل اللوارى وبعض أنواع الأتوبيسات .

وكنتيجة نهائية لهذا، نجد أن المستهدف من صادرات الصناعة بالنسبة لهذا العام يصل إلى ١١١,٥ مليون جنيه، وأن المستهدف من وارداتها يصل ١٠٤,٥ مليون جنيه. وبهذه الصورة – ولأول مرة – نجد أن الصناعة تولد من المستهدف فائضاً فى النقد الأجنبى، بعد أن كانت خلال السنوات الماضية تشكل

مستهلكاً صافياً منه. وفى اعتقادى أن هذه الصورة تستحق تقدير اللجنة، لأنها توضح تماماً المجهود الضخم الذى بُذل فى هذا المجال .

وبالنسبة لقطاع البترول، فإنه مما لاشك فيه، أن العدوان الغادر قد استهدف وأثَّر بصورة خاصة فى النشاط الإنتاجى والصناعى للبترول ، فقد حقق العدوان الاستيلاء على آبار البترول المنتجة فى سيناء، بعد أن بدا أن هناك توسعاً ضخماً فيها. والواقع انه فى السنة اللاحقة للعدوان مباشرة، حدث انخفاض ضخم فى إنتاج البترول الخام وفى تكريره ، فقد كانت كمية المنتج الخام منه فى سنة ١٩٦٧/٦٦: ٧،٠٢٣ مليون طن، انخفضت فى سنة ١٩٦٨/٦٧ إلى ٦,٥ مليون طن. وكان التكرير ٨,٧ مليون طن، فانخفض إلى ٤,٩ مليون طن . وكانت قيمة الواردات ٣٠,٤ مليون جنيه، ارتفعت إلى ٣٣,٥ مليون جنيه، وكانت الصادرات ١٦,٣ مليون جنيه، انخفضت إلى ٧,٢ مليون جنيه .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القطاع البترولى قد استطاع التغلب على آثار العدوان بالنسبة للبترول، حيث بلغت كمية الإنتاج الخام فى النصف الأول من سنة ١٩٦٩/٦٨ ستة ملايين متر مكعب ، أى أن الزيادة فى نصف سنة ، وصلت إلى نسبة ١٢٦% عن الفترة المماثلة لها فى العام الماضى. وزاد التكرير إلى ٣,٥ مليون متر مكعب أى بزيادة نسبتها ٤٤% عن الفترة المقابلة لها فى العام الماضى. كما بلغت الصادرات ٦,٤ مليون جنيه والواردات ١١,٢ مليون جنيه فى نصف عام، وهذا يبشر بتقدم ضخم فى قطاع البترول .

وقد قامت اللجنة ببحث الخطة التى وضعتها الوزارة للقطاع البترولى، ووجدنا حقيقة أن هناك مجهوداً كبيراً قد بُذل فى هذا القطاع .

وقد بدت للجنة عدة نقاط – فى تقييمها للوضع ككل – أوردتها فى توصياتها، وهى :

- أهمية الإسراع فى إعطاء امتيازات البحث – طبقاً للسياسة التى تقررها الدولة – حتى لا تبقى مناطق لا يشملها نشاط البحث البترولى، وتوفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق أكبر استغلال ممكن من الآبار الجديدة، حيث ان عائد الإنتاجية منها أقوى بكثير من عائد إنتاجية الآبار القديمة.
- وتوصى اللجنة – فى هذا الشأن – بدعم العمل فى الآبار الجديدة، وتوجيه نسبة هامة من استثمارات الآبار القديمة لإنفاقها على هذه الآبار أو تلك .
- وتوصى اللجنة أيضاً – لاعتبارات موجودة فى التلخيص الوارد بالمذكرة – بأهمية التركيز السريع على المناطق الغربية بالنسبة للمزايا التى لها عن المناطق الشرقية، سواء كانت مزايا استراتيجية أو مزايا اقتصادية .

- أما بالنسبة لمشروع خط أنابيب السويس - الإسكندرية، فإن اللجنة توصى بأن تتم المرحلتان بسعة ٧٠ مليون طن سنوياً فى مرحلة واحدة، إذ أن الكميات المطلوب دفعها تفوق بكثير هذه الطاقة، سواء فتحت قناة السويس أو استمر تعطيلها - لا قدر الله - فترة أطول مما يجب .
- وتود اللجنة أن توصى أيضاً، بالبت النهائى فى أمر مصانع التكرير بالسويس، وإمكانية نقل أجزاء منها على الأقل، إذا لم يكن من الممكن نقلها جميعها فى فترة محدودة .
- وقد لا حظت اللجنة أن الاستثمارات المقررة للبترول لهذا العام تبلغ ٢٥ مليون جنيه، مقابل ٢٤,٤ مليون جنيه ، وهو ما تم تنفيذه خلال عام ١٩٦٨/٦٧، وتود اللجنة أن يخصص لقطاع البترول مبلغ أزيد من ذلك - إذا كان هذا ممكناً - بالنظر إلى الأهمية التى يحتلها هذا القطاع .
- ثم تتساءل اللجنة أخيراً عن الأسباب التى عاقت مؤسسة البترول عن الإسراع فى استخدام غازات مناطق الدلتا، التى تم اكتشافها منذ سنتين، والتى يمكن أن توفر مصدراً هاماً من مصادر التصدير البترولى للخارج .

أما بالنسبة للجنة التجارة والمال، فقد بحثت اللجنة الجهد المبذول فى قطاع السياحة ، الذى لمسته فى اجتماعاتها مع السادة المسئولين فى هذا القطاع وعلى رأسهم السيد الوزير، ووجدت أن قطاع السياحة يمكنه أن يؤدى دورين هامين ، هما : الصمود الاقتصادى، والإعلام بالنسبة لمن يقومون بزيارتنا. وقد رأت اللجنة أن هناك جهداً كبيراً قد بذل فى إعادة إصلاح القطاع السياحى، بإعادة تنظيمه تنظيماً علمياً، وقد أوضحت اللجنة ملاحمه فى التقرير. كما وصلت اللجنة إلى اتفاق مع قطاع السياحة على نوع من التعاون، يمكن أن يتم بمقتضاه الربط بين نوع السياح الذين يفدون إلينا ، وبين بعض نشاط يبذل من الاتحاد الاشتراكى بطريقة ذكية وغير مكشوفة، بحيث عندما يأتى إلينا سياح من المدرسين، أو من أساتذة الجامعات، أو من الطلبة، أو من الصناع أو غيرهم، يربط بين هذا النوع من السياح وبين الجهات المسئولة عن هذه القطاعات فى الاتحاد الاشتراكى، بحيث ترتب اجتماعات ذكية، يتم خلالها نوع من الإعلام ، لا يكون قائماً على الإعلام أو الدعاية المباشرة، وإنما يكون قائماً على أسلوب يتلاءم مع كل نوع من أنواع السياح .

أما فيما يختص بالتجارة الداخلية، فبعد البحث الذى دار فى اللجنة المركزية عن نظام توزيع السلع فى الداخل، قمنا بالاتصال بجميع وحدات الاتحاد الاشتراكى على مستوى المحافظات بغرض دراسة طريقة توزيع السلع، ومقترحات القواعد الشعبية فى هذا الشأن، ووصلتنا ردود ١٢ محافظة حتى اليوم، وجارى استيفاء بقية الردود الأخرى .. وقد بُوِّبت وصُنِّفت أنواع المشاكل، واللجنة بصدد إيجاد الحلول التى يمكن أن توضع لهذه المشاكل بالاتفاق مع الجهات المختصة .

أما فيما يتصل بلجنة النقل، فقد ركزت فى المرحلة الماضية على دراسة النقل فى القاهرة والإسكندرية، ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص أنه لا يوجد إطار تنظيمى واحد .. أو أسلوب

تنظيمى واحد، يوجه عمل النقل فى كل من القاهرة والإسكندرية، فعلى حين يخضع نقل مدينة القاهرة لوزارة النقل، يخضع مترو مصر الجديدة لوزارة الإسكان، ويخضع نقل مدينة الإسكندرية للإدارة المحلية .

وترى اللجنة أنه من الضرورى وضع إطار تنظيمى موحد للنقل فى هاتين المحافظتين، حتى يمكن وجود تخطيط فعلى ينسق بين العاملين، ويكون هناك تنفيذ يستفيد من كافة الإمكانيات .

أما بالنسبة لموضوع النقل العام، وعربات الأتوبيس، وما إلى ذلك، فقد اقترحت اللجنة عدداً من التوصيات، وهى ترى أن يدعم النقل فى محافظتى القاهرة والإسكندرية عن طريق بعض إصلاحات تنظيمية تزيد من فعالية الطاقة النقلية الموجودة. ومن بين هذه التوصيات : أن يحدد عمر اقتصادى لكل عربة، وعدم جواز تشغيلها بعد انتهاء هذا العمر بالنقل العام، وبيعها بعد ذلك لبعض أنواع النقل المحدود كنقل المدارس ، أو نقل المصانع ، على أن يخصص شراء الأتوبيسات الجديدة للنقل العام

وشركات السياحة فقط. وبهذه الصورة يمكن أن يستخدم فى النقل العام أكفأ الأتوبيسات التى يمكن الاعتماد عليها .

وتقترح اللجنة أيضاً بالنسبة لجميع أتوبيسات نصر، أن يركز استيراد قطع الغيار فى يد شركة النصر للسيارات، لأنها تستطيع الحصول على قطع الغيار بأسعار أقل، ثم يوضع نظام يتم بمقتضاه توزيع قطع الغيار على الجهات التى تحتاج إليها، نظراً لما فى ذلك من أبعاد احتمال تكوين مخزون كبير منها فى بعض الجهات دون مقتضى، فى الوقت الذى تعانى فيه جهات أخرى من النقص فيها. كما أن تركيز العملية فى يد شركة النصر من شأنه أن يُوجد نوعاً من خفض الأسعار مع الموردين فى الخارج، يوفر لبلدنا نقداً أجنبياً .

ودرست اللجنة بالإضافة إلى هذا مشروع نفق مترو القاهرة، وأعطت صورة اقتصادية مقارنة لهذا المشروع والمشروعات البديلة، ووجدت أن القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء بتقديم هذا المشروع يعتبر قراراً اقتصادياً سليماً جداً، ولذلك فإن اللجنة تؤيده تأييداً كاملاً. وإلى جانب هذا فإن هناك دراسات أخرى تجريها اللجنة الآن بالنسبة لعمليات النقل .

وفيما يتعلق بموضوع البحث العلمى، عقدت اللجنة اجتماعاً فى هذا الشأن حضره السيد وزير البحث العلمى، ولاحظت أن هناك خطوة هامة قد اتخذت – فى النطاق التنظيمى – لوضع بداية لتنظيم طويل المدى للبحث العلمى، وذلك تنفيذاً لتوصية المؤتمر القومى. كما لاحظت اللجنة أيضاً – فى نطاق البحث العلمى – عدداً من المشكلات، واقترحت لها عدداً من الحلول، أهمها أن يوجد نظام لتخطيط البحث العلمى على مستوى الجمهورية، وان يفرد فى ميزانية كل هيئة أو مؤسسة بند خاص للاعتماد

المخصص للبحث العلمى، حتى يمكن عن طريق إجمالى هذه الاعتمادات إيجاد الوسيلة للتمويل على مستوى الجمهورية، كما أن اللجنة أوردت عدداً آخر من المقترحات فى هذا الخصوص .

السيد الرئيس .. السادة الإخوة، أن لجنة التنمية الاقتصادية – وقد درست هذه الموضوعات – لتود أن تؤكد أنه بالرغم من ظروف المعركة، فإن اقتصادنا القومى قد حقق فى المرحلة الماضية تقدماً وصموداً كبيرين، وليس أدل على ذلك من أن مشروع الخطة الذى يُدْرَس الآن إنما يستهدف تحقيق أكبر قدر من الاستثمارات فى تاريخنا كله، أو تحقيق أكبر قدر من الإنفاق على الاستثمارات والأغراض الحربية ، فى وقت لا يبلغ فيه العجز فى ميزان المدفوعات إلاَّ مبلغاً يكاد

لا يصل إلى نصف العجز الذى كان يتم فى السنوات الماضية، وفى هذا دلالة واضحة على صمود حققناه فى فترة المعركة .

وفى الواقع أنه عندما يكون لأمة من الأمم الإرادة القوية، والقيادة الثورية الصلبة، فإنها دائماً تحقق نتائج ضخمة فى فترات الصعوبات التى تمر بها، وهذا ما حققناه فعلاً فى الفترة الماضية .

السيد الرئيس .. أيها الإخوة، أود فى النهاية – من قاعة اللجنة المركزية – أن أعبر عن شكر وتقدير أعضاء لجنة التنمية الاقتصادية للجهود التى يبذلها فلاحونا فى حقولهم، وعمالنا فى مصانعهم ، وإداريونا ومثقفونا فى مواقعهم ، مما أدى إلى تحقيق ذلك كله فى ظل القيادة الرشيدة لرئيسنا جمال عبد الناصر ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بعد هذا التقرير، هو فيه تقرير خاص بالخطة للعام القادم، اللى هو حيُعْتَبَر العام الأخير فى الخطة الثانية. وقبل أن توضع الميزانية، سيعرض هذا التقرير للبحث فى اللجنة المركزية. وقبل ما ندخل فى مناقشة هذه المسائل، أنا كنت عايز أعرض موضوعين :

الموضوع الأول : هو اقتراح اللجنة التنفيذية العليا بالبدء فى تشكيل أربع لجان للجنة المركزية :

اللجنة الأولى : هى لجنة الأمن الوطنى التى نص عليها برنامج ٣٠ مارس ضمن المهام الرئيسية للعمل الوطنى فى المرحلة القادمة، للنظر فى الإجراءات التى ترى السلطة اتخاذها لدواعى الأمن الوطنى فى الظروف الراهنة .

اللجنة الثانية : هى لجنة الدستور، الواردة بالبند الرابع من القرارات التنظيمية للدورة الأولى للمؤتمر القومى، وذلك للبدء فى إعداد مشروع الدستور .

بعد كدة اللجنتين التانيين ، احنا وجدنا هناك أهمية كبرى لموضوع الزراعة، وهناك أيضاً أهمية فى موضوع الصناعة، ورأينا أن تقوم للزراعة والرى لجنة مستقلة، كما تقوم أيضاً للصناعة والكهرباء لجنة مستقلة .

فإذاً اللجنة الثالثة : هى لجنة الزراعة والرى.

واللجنة الرابعة : هى لجنة الصناعة والكهرباء .

والحقيقة بمضى الوقت حنضطر نعمل لجان أكثر، لأن مثلاً بالنسبة للجنة السياسية، حنعوز بعد

كده نعمل لجنة للشئون الخارجية مستقلة، ولكن بمضى الوقت كل ما نمشى أرى ان احنا نبتدى نعمل لجان مستقلة لموضوعات مستقلة، ففيه لجنتين : واحدة نص عليها برنامج ٣٠ مارس، وواحدة نص عليها المؤتمر القومى، وفيه أيضاً لجنتين : واحدة للزراعة والرى، والثانية للصناعة والكهرباء .

هل يوافق أعضاء اللجنة المركزية على إقامة اللجان الأربعة. الموافق يرفع إيده. (موافقة) .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

سيدى الرئيس .. بمناسبة تشكيل لجنتين جديدتين مستقلتين : إحدهما للزراعة والرى ، والأخرى للصناعة والكهرباء، أود أن أستفسر عن مصير اللجان المشكلة فعلاً، بمعنى أنه سينبثق من لجنة التنمية الإقتصادية : لجنة للزراعة والرى، وأخرى للصناعة والكهرباء والبترول، فهل سَتُحَلّ هذه اللجان؟

السيد / الرئيس :

طبعاً . مش معقول إن احنا نقول حَنْحِلّ اللجان .. وزى مابتقول، اللجنة السياسية حنطلَّع منها فى وقت ما لجنة الشئون الخارجية، كل مانمشى شوية .. وتبتدى – الحقيقة – الأعمال ترسخ .. ونبتدى ندخل فى تفاصيل أكثر، فالواجب حيدعونا ان احنا نِكَثَّر اللجان، ونعمل تخصصات. إذاً بالنسبة للجان .. فى الجلسة الجاية حنعرض الاقتراحات بالنسبة لرؤساء اللجان .. وبالنسبة للأعضاء.

الموضوع الآخر : هو موضوع الدورة الثانية للمؤتمر القومى العام، وقد بحثت اللجنة التنفيذية العليا هذا الموضوع، ووضعت الاقتراحات لعرضها على اللجنة المركزية، وباترك الكلمة للسيد على صبرى لشرح الموضوع .

السيد / على صبرى :

بعد استعراض ما يجب إتمامه من أعمال فى الفترة القادمة، وفى ضوء المناقشات التى دارت خلال الأسبوع الماضى باللجنة المركزية، بالنسبة للاجتماعات على مستوى مؤتمرات المحافظات، نقترح التواريخ التالية بالنسبة لسلسلة الاجتماعات التى تسبق الدورة القادمة للمؤتمر القومى :

فاعتباراً من يوم الإثنين الموافق ٣ من مارس ، حتى يوم الإثنين الموافق ١٠ منه .. بعد العيد مباشرةً .. تنعقد مؤتمرات المحافظات كى تقوم - وبصفة خاصة - بدراسة الموضوعات والقضايا التى ستعرض على المؤتمر القومى فى دورته القادمة .

السيد / الرئيس :

هو العيد حيخلص يوم إيه؟

السيد / على صبرى :

ستنتهى أيام العيد يوم الأحد الموافق ٢ مارس القادم، فاعتباراً من يوم الإثنين الموافق ٣ من مارس حتى يوم ١٠ منه - أى بعد العيد مباشرةً - تنعقد مؤتمرات المحافظات، وسوف يترك لكل محافظة تحديد يوم انعقاد مؤتمرها، على أن تنتهى مؤتمرات المحافظات فى ميعاد لا يجاوز يوم الإثنين الموافق ١٠ من مارس القادم .

واعتباراً من يوم الإثنين الموافق ١٠ من مارس حتى يوم الإثنين ١٧ منه، تقوم اللجان الدائمة - باللجنة المركزية - بدراسة توصيات مؤتمرات المحافظات، وإعداد تقاريرها التى ستعرض على اللجنة المركزية .

واعتباراً من يوم الاثنين الموافق ١٧ من مارس حتى يوم الأربعاء الموافق ٢٦ منه، تعقد اللجنة المركزية اجتماعاتها لدراسة التقارير المقدمة من اللجان الدائمة، ولإقرار الموضوعات التى ستطرح على المؤتمر القومى العام . ثم تعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى يوم الخميس الموافق ٢٧ من مارس، على أن تستمر اجتماعاته حتى مساء يوم الأحد الموافق ٣٠ من مارس .

كذلك نقترح برنامج عمل للمؤتمر يتلخص فى أن يُلقى السيد الرئيس بياناً رسمياً فى الجلسة الافتتاحية، التى ستعقد مساء يوم الخميس الموافق ٢٧ من مارس بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، ثم تشكل اللجان الفرعية للمؤتمر وفقاً للجان الدائمة للجنة المركزية ، بعد إضافة لجنة التنمية الزراعية والرى ولجنة التنمية الصناعية الجديدتين .

وتبدأ اجتماعات اللجان الفرعية للمؤتمر صباح يوم الجمعة الموافق ٢٨ من مارس ، ويلقى السادة أمناء اللجان السبع الدائمة للجنة المركزية تقاريرهم عما تم إنجازه من قرارات المؤتمر القومى العام

السابق، ويستمر انعقاد اللجان الفرعية يوم السبت الموافق ٢٩ من مارس. ثم تشكل لجنة للصياغة من بين السادة أعضاء المؤتمر، يرأسها أحد السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وتعقد هذه اللجنة جلستها مساء يوم السبت الموافق ٢٩ من مارس لإعداد التقرير النهائى الذى سيقدم للمؤتمر. ثم تعقد الجلسة الختامية للمؤتمر مساء يوم الأحد الموافق ٣٠ من مارس .

وبالنسبة للتحضير الفنى والإدارى للمؤتمر نقترح أن تشكل أمانة فنية للمؤتمر من السادة مقررى اللجان الفرعية المنبثقة من اللجان الدائمة للجنة المركزية، على أن يكون كل منهم مقرراً للَّجنة المقابلة فى لجان المؤتمر .

كما تُشَكَّل أمانة إدارية للمؤتمر – تقوم بالشئون الإدارية له – من بين الجهات الإدارية بالاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الأمة .

هذا هو البرنامج الزمنى المقترح بالنسبة لدورة المؤتمر القادمة، اعتباراً من بدء أعمال مؤتمرات المحافظات حتى الدورة القادمة للمؤتمر القومى العام .

وبالنسبة لطبيعة عمل المؤتمر القومى القادم، نقترح أن تتقدم اللجان الدائمة للجنة المركزية إلى المؤتمر القومى بتقرير عما تم إنجازه خلال الفترة الماضية. كما نقترح أن تقوم اللجنة المركزية – عن طريق لجانها المختصة – بإثارة بعض الموضوعات الهامة التى ترى أنها تمس شئون جماهير المواطنين، والتى أعتقد أنه قد قاربنا على الانتهاء من دراستها وصدرت قرارات، أو توصيات، أو مقترحات بشأنها لعرضها على المؤتمر القومى، للاستفادة بمزيد من المناقشة، أو لتنفيذ توصيات الدورة السابقة للمؤتمر. وفى هذا المجال نقترح أن تتبنى اللجان المختلفة المنبثقة من اللجنة المركزية ثمانية موضوعات رئيسية هى :

الموضوع الأول : تنظيم البنيان التعاونى الزراعى .

الموضوع الثانى : التسويق التعاونى، وهو موضوع قائم بذاته فى مجال الزراعة .

الموضوع الثالث: الائتمان الزراعى .. أى بنك التسليف ومشاكله بالنسبة للفلاحين .

الموضوع الرابع : تعزيز مقدرة الحرفيين على الإسهام فى التنمية القومية، والمقصود بهذا الناحية التنظيمية أو الإدارية للحرفيين، ومعاونتهم فى مجال الإنتاج والتسويق .

الموضوع الخامس : قانون العمل الجديد .

الموضوع السادس: العلاقة بين المالك والمستأجر فى قطاع الإسكان .

الموضوع السابع : التوزيع السلعى، سواء كان هذا التوزيع يتعلق بالسلع التموينية، أو سلع الإنتاج وقطع الغيار .

الموضوع الثامن : تطوير الإدارة المحلية، وإنشاء المجالس الشعبية .

هذه الموضوعات هى الموضوعات الثمانية التى نقترح عرضها على المؤتمر، وهى موضوعات إما أن يكون قد تم بحثها فعلاً، وإما أننا على وشك الوصول فيها إلى بحوث نهائية سوف تعرض على حضراتكم، وبالتالى تعرض على المؤتمر، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوّ مقترح ان هذه العمليات بتبحث فى المحافظات مع القواعد الجماهيرية والقيادات الإقليمية. الحقيقة طبعاً مش معقول حنبحث هذه الموضوعات دون بحث الوضع السياسى والصمود العسكرى، وهذه المواضيع اتكلمنا فيها فى المؤتمر اللى فات، ولكن من الضرورى أيضاً أن نتكلم فيها فى المؤتمر القادم. هل هناك أى اقتراحات لأى مواضيع أخرى للبحث؟.. اتفضل .

السيد / محمود أبو غريب :

إذا أَذِنَ لى السيد الرئيس، فإنى أقترح إضافة موضوع تاسع، يتعلق بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر بالنسبة للأراضى الزراعية .

السيد / على صبرى :

يخيل إلىّ أن هذا الموضوع قد بحث، وصدر به تشريع من مجلس الأمة .

السيد / الرئيس :

هل فيه مواضيع جديدة للعلاقة بين المالك والمستأجر؟

السيد / محمود أبو غريب :

إن مادعانى إلى طلب إدراج هذا الموضوع، هو أنه توجد بعض الثغرات بالقانون الحالى، كما أنه

يفسر بالاجتهاد. لذلك فإنى أرى أنه يستحق إعادة النظر فيه، ومناقشته مرة أخرى فى المؤتمر القومى العام .

السيد / الرئيس :

هُوَّ احنا – الحقيقة – لَمَّا بنحط مواضيع علشان نعرضها على المؤتمر القومى ، من الواجب أن يكون فى راسنا إيه المواضيع اللى اتعرضت، وإيه تفكيرنا بالنسبة لها؟ فبالنسبة لموضوع العلاقة بين المالك والمستأجر، فيه قانون طلع من أسبوع .. أو ٣ أيام .. وبعدين فيه قانون طلع السنة اللى فاتت، واحنا بحثنا هذا الموضوع فى الجلسة اللى فاتت، وماقترحتوش أى حاجة ممكن نضيفها للقانون الموجود .

السيد / محمود أبو غريب :

إذا سمح لى السيد الرئيس، فإنى أستطيع أن أبرز حالتين بالقانون المعمول به حالياً تثيران البلبلة والمشاكل بين الفلاحين .

الحالة الأولى : إن قانون الزراعة بالمشاركة يقضى بأن يقسم جنى وتجهيز المحصول مناصفة، وهذا أمر غير واضح تماماً للمالك أو المستأجر .

والحالة الثانية : تتعلق بقانون الفصل فى المنازعات الزراعية، فيقضى القانون بطرد المستأجر المهمل ، أو المتأخر فى سداد الإيجار من الأرض. وهناك تساؤلات فعلاً تتعلق بهذه الحالة، فمثلاً نلاحظ أن مستأجراً لأطيان زراعية يتعامل فعلاً مع الجمعيات التعاونية، واقترض منها ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنيه، نتيجة حصوله على خدمات لأرضه، ولكنه متأخر فى سداد إيجار أرضه، فيطرد من الأرض طبقاً للقانون، فى هذه الحالة من الذى يتحمل دين هذا المستأجر المطرود؟ وشكراً .

الدكتور / لبيب شقير :

بمناسبة بحث مشروع قانون العلاقة بين المستأجرين والملاك – الذين كانت أموالهم تحت الحراسة أو التحفظ – بمجلس الأمة، قام السيد رئيس اللجنة التشريعية بالمجلس بدراسة أحكام قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وكان المجلس على استعداد لتعديل أى شىء ، إن كان هناك مُقْتَضىً

لذلك، ولكن تبين بعد الدراسة أن القانون من حيث المبدأ – وبالصورة التى عدل بها أخيراً، وبالإضافة إلى تعديل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ – يحقق صورة مُثْلَى للعلاقة بين المالك والمستأجر، وكل ما هناك أن الخلاف ينشأ عند تفسير الأحكام، لأنه مهما أُحكمت صياغة أى قانون، فسيظل الاختلاف قائماً فى تفسير أحكامه، لذلك فإنى أرى أنه من الممكن ترتيب وتحديد تفسير تشريعى خاص للنقاط المختلف عليها، وذلك بعد مناقشتها. وإنى أعتقد أن القانون بوضعه الحالى يفى بالغرض المطلوب منه، وهذا هو رأيى ورأى اللجنة التشريعية بمجلس الأمة.

السيد / الرئيس :

هو أنا برضه شايف مافيش مانع ان احنا بنبحث الموضوع، وسمعنا من أعضاء المؤتمر ان كانت فيه مشاكل، ونقدر هذه المشاكل نِضَمِّنْهَا أى شىء، أو نِضَمِّنْهَا أى تفسير، مافيش هناك ما يمنع هذا .

هو الحقيقة الواحد مش عايز يقول العلاقة بين المالك والمستأجر تانى فى الزراعة، على أساس الواحد أيضاً عايز استقرار بالنسبة للريف، حتى لا يفهم ان احنا ناويين ناخد إجراءات أخرى بعد الإجراءات اللى أُخِذَتْ فى الأسبوع الماضى، ولكن بنقدر نقول إن احنا نبحث المشاكل الموجودة فى قطاع الزراعة، وضمن المشاكل الموجودة فى قطاع الزراعة بيدخل هذا الموضوع، وبتدخل أى مواضيع أخرى .

السيد / أحمد الخواجة :

أعتقد أن موضوع تنظيم البنيان التعاونى الزراعى، الذى سوف يُطرح على المؤتمر يغطى الموضوع الأول الذى أثاره الزميل أبو غريب، كذلك موضوع الائتمان الزراعى يغطى الموضوع الثانى الذى يتعلق بالسؤال عمن يتحمل الدَّيْن عند طرد المستأجر المهمل أو المتأخر فى السداد .

وإنى أعتقد أن العلاقة بين المالك والمستأجر مغطاة تماماً بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦، وكانت المشكلة التى ثارت هى مشكلة الزرعة الواحدة، وبيان مدى التلاعب فى استغلالها ضد رغبة الفلاحين .

لقد كانت هناك فعلاً ثورة ضد نظام الزرعة الواحدة، ولكن السيد وزير الزراعة، أوضح فى

مجلس الأمة ضرورة هذا النظام فى الاستغلال الزراعى، لأن كثيراً من الملاك لا يزرعون الذرة رغم الحاجة إليها، كذلك لا يزرعون البرسيم " الخلع " رغم حاجة الفلاح إليه. إن نظام الزرعة الواحدة عرف زراعى سائد، وليس هناك خوف من استخدامه، وهذا موضوع يمكن مناقشته بالمؤتمر القومى.

إنى أعتقد أنه من خلال مناقشة قضايا البنيان التعاونى والنظام الزراعى يمكن وضع ضمانات سياسية كفيلة بحماية حقوق الفلاحين. كما أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ قد تصدى لعلاج مشاكل الفلاحين التى كانت موجودة خلال الأربعة عشر عاماً السابقة على صدوره، وعالجها علاجاً حاسماً لصالح الفلاحين، ولم يكن هناك أى مشكلة سوى مشكلة نظام الزرعة الواحدة .

السيد / الرئيس :

هُوَّ – على العموم – مافيش ما يمنع فى أى مؤتمر إن احنا نبحث المشاكل الخاصة بالفلاحين ، لأن كل مابتقل المشاكل الخاصة بالفلاحين كل مابيزيد الإنتاج، سواء كانت هذه المشاكل الكلام اللى قاله الأخ أو أى كلام آخر، فبنفتح الباب لإخواننا الفلاحين بالذات فى المؤتمر يقولوا لنا المشاكل.

هو الواضح طبعاً أن عملية المشاركة من المناقشات اللى فاتت كانت بتبين مشكلة من المشاكل .

السيد / على صبرى :

أود أن أقول زيادة فى التفسير، أن الموضوعات الثمانية التى ذكرتها، لا تمنع – فى تقديرى – أن يناقش المؤتمر أى مشكلة تتعلق بأى موضوع آخر، كل مافى الأمر أن اللجنة المركزية سوف تتقدم للمؤتمر القومى بهذه الموضوعات، وذلك بعد الدراسات التى قامت بها ، ووضع المقترحات المحددة بشأنها .

وفيما يتعلق بالموضوع الذى أثاره الأخ أبو غريب، فأعتقد أنه لم يُبحث باللجنة المركزية أو بلجانها، حتى يمكن أن نتقدم بمشروع محدد له إلى المؤتمر القومى، وبالتالى لا يمكن مناقشته كموضوع أثناء دورة انعقاد المؤتمر. ومن ثم فلن نستطع أن نتقدم به، إذ من الصعب أن نجرى دراسات لموضوعات إضافية .. فكما ترون حضراتكم، أن الفترة التى بين انعقاد مؤتمرات المحافظات والدورة القادمة للمؤتمر القومى العام محدودة وضيقة جداً .

السيد / الرئيس :

هُوَّ طبعاً مؤتمرات المحافظات تستطيع أنها تضيف إلى هذه الموضوعات موضوعات أخرى تظهر فى المحافظات، واحنا لانكون على علم بها، أو ملمين بها .

الأخ عايز يتكلم؟

السيد / محمود أبو غريب :

إن مادفعنى إلى إثارة هذا الموضوع، هو إتاحة الفرصة لمناقشته أثناء انعقاد الدورة التالية للمؤتمر القومى العام .

السيد / عبد الجابر علام :

إذا سمح لى السيد الرئيس، فإنى أود أن نضيف موضوع خلو الرجل فى الإسكان، لأن...

السيد / الرئيس :

فين الأخ اللى بيتكلم؟ .. إيه يا أخ علام .. انت خطفت الكلمة .. الكلمة للدكتور جاد .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

سيدى الرئيس. إن رأيى فى الحقيقة يتجه عكس الآراء التى تنادى بالتوسع فى الموضوعات التى تُعرض على المؤتمر .

إن المؤتمر سوف ينعقد فى الفترة مابين يوم الخميس الموافق ٢٧ من مارس القادم، ويوم الأحد الموافق ٣٠ منه، أى لمدة ٤ أيام فقط، وعندما تعرض على المؤتمر الموضوعات الثمانية التى ذكرت، فإننى أتساءل عن عدد الجلسات التى ستخصص لكل موضوع ، هل هى جلسة أم نصف جلسة؟ يجب أن نرتب هذه الموضوعات حسب نوعيتها، بمعنى أن تكون المسائل الزراعية مثلاً موضوع الدراسة والبحث فى الدورة القادمة ، وأن تكون المسائل الصناعية ومسائل العمل موضوع دورة تالية بعد ٣ شهور. وأن تكون كل من مسائل : الإسكان، والتعليم، والصحة، والتجارة، والإدارة المحلية، موضوع دورات متتالية بعد ذلك. لأن كل موضوع من هذه الموضوعات ينطوى على

مشاكل كثيرة متعرجة، فلو أن كل دورة من دورات المؤتمر تخصصت فى موضوع معين بذاته فإنها ستشتهر بأنها دورة الإسكان، أو دورة الصحة، أو دورة الزراعة مثلاً. هذا فضلاً عن أن كل موضوع مطروح سيدرس الدراسة العميقة المستفيضة فى جنبات المؤتمر ، وينتهى الأمر بنا إلى توصيات معينة .

والحق أن اللجنة المركزية قد عنيت بدراسة الكثير من هذه الموضوعات، ولكنى أعتقد أنه من حق القادمين من مختلف أرجاء الوادى للاشتراك فى أعمال هذه الدورة –التى ستنعقد بعد أيام – أن يشاركوا فى بحث هذه الموضوعات، ويتقدموا بآرائهم وتوصياتهم، وأن يكون هناك من الوقت ما يتسع لذلك .

لقد رأيت هذا النظام مطبقاً فى بعض البلاد، فمثلاً أثناء زيارتى لكوبا، رأيتهم هناك يرفعون كل عام شعاراً معيناً ويعملون على تنفيذه. فمثلاً هذا العام مكافحة الأمية، وذاك عام الصناعة، وآخر عام التجارة... الخ .. يُرْفَع شِعَارُ كل عام، وتجند كافة القوى من أجل تحقيقه .

ولكن عندما نتقدم بثمانية موضوعات، ثم يقترح بعض السادة الزملاء – بعد ذلك – إضافة موضوعات أخرى، فإننى أعتقد أننا سنتوه فى بحر لُجِّى من الموضوعات، ولن تكون دراستنا لها عميقة على النحو المرجو .

لذلك فإنى أرى أنه من الصالح أن تخصص لكل دورة – والدورة تنعقد والحمد لله كل ٣ شهور – موضوعاً معيناً. فعندما نخصص لهذه الدورة مثلاً موضوع الزراعة، فإنه يتضمن أيضاً مسائل البنيان التعاونى، والتسويق الزراعى، والتسويق التعاونى، والائتمان الزراعى. وبذلك يمكن دراسة الموضوع المطروح دراسة مستفيضة، ويعرف المواطنون جميعاً أن موضوع كذا قد درس فى الدورة الثانية أو الثالثة للمؤتمر القومى .

لذلك فإنى لست من أنصار الرأى القائل بتعدد الموضوعات التى تطرح فى دورة واحدة للمؤتمر، خاصة أن سيادة الرئيس – وهو رئيس المؤتمر واللجنة المركزية – سيفتتح هذا المؤتمر، وسوف يعرض على أعضاء المؤتمر تقرير اللجنة المركزية، ثم يعرض المسائل السياسية التى لابد من عرضها، وربما يستغرق هذا وقتاً قد يطول، فيصبح بلا شك على حساب الموضوعات الأخرى الكثيرة المتعددة . فياحبذا لو قسمت هذه الموضوعات نوعياً، ويكون لكل دورة شعارها، وموضوعها، وأبحاثها، وتوصياتها، وشكراً يا سيدى الرئيس .

السيد / الرئيس :

هُوَّ بالنسبة لكوبا .. ماأظنش أن كوبا فيها مؤتمر قومى للحزب، أو اجتمع مؤتمر قومى . اللى أنا عارفه أن فى كوبا فيه حزب .. ويمكن فيه لجنة مركزية، لكن هل اجتمع مؤتمر قومى ، وقالوا فى هذا المؤتمر : إن هذه السنة هى سنة محو الأمية؟ وهذه السنة هى سنة الصناعة؟ يعنى أنا متتبع –الحقيقة– كل هذه البلاد .. على قد ماافتكر أنه لم يعقد مؤتمر قومى فى كوبا وقال: إن هذه لجنة كذا ، أو هذه كذا، لكن هُوّ اللى كان بيحصل ان مجلس الثورة كان بيطلع شعارات .. طلَّع حاجات، كذا وكذا، حنعمل كذا، زى احنا فى أول الثورة برضه ماكان عندنا مجلس الثورة ، وكنا بنطلع شعارات. لكن بالنسبة للمؤتمر القومى فى كوبا إذا كان حد هنا حضر ، أو فاكر .. الدكتور جاد، هل حضرت مؤتمر؟

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

لا، فقد كانت زيارتى لكوبا للتهنئة بعيد الثورة فى أول يناير، ورأينا هناك أشياء .

السيد / الرئيس :

الاجتماعات والتنشيط .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

نعم . هذا العام مثلاً يرفع شعار مكافحة الأمية، فيجند كل الشعب لتحقيق هذا الشعار .. العام التالى يرفع شعار كذا . لذلك فإنى أرى أنه لو كان لكل دورة من دورات انعقاد المؤتمر موضوع معين، فإنها ستنتهى إلى توصيات معينة، وتجند كل القوى لتنفيذها .

السيد / الرئيس :

هُوّ بالنسبة للشعارات ممكن نقول : إن هذا عام الصمود ورد العدوان، ممكن نخلق شعارات بالنسبة لكل سنة من السنين، أو بالنسبة لكل فترة من الفترات .

أما بالنسبة للمؤتمرات القومية، وأنا باقرأ تقارير جميع المؤتمرات القومية اللى بتعقد فى العالم من

حزب العمال، إلى حزب المحافظين، إلى الحزب الكورى .. حزب العمال الكورى فالحقيقة بيدَخَّلُوا موضوعات عدة .. يعنى لازم يتكلم على النواحى السياسية .. ولازم يتكلم على مواضيع مختلفة، لأن طبعاً الفلاح اللى جاى المؤتمر، خصوصاً وأن المؤتمرات مش زَيِّنا هنا بتعقد كل ٣ أشهر، المؤتمرات بتعقد عندهم كل ٤ سنين ، أو كل ٥ سنين ، فإذا عقد المؤتمر يبقى لازم يتكلموا فيه على كل حاجة من الحاجات، لأن قطاعات الشعب كلها مستنية هذه المواضيع .

هُوَّ – الحقيقة – احنا اتقدمنا بهذه الاقتراحات ليه؟ .. طيب أنا حاقول : هذا عام الصناعة، وحاقول : هنا اجتمعوا واقعدوا وابحثوا فى عام الصناعة، مااعرفش سكرتير قنا أو سوهاج .. سكرتير سوهاج حيروح يجيب الفلاحين من سوهاج علشان يعقد المؤتمر ٣ أيام، ويقول لهم : ده عام الصناعة ، وتعالوا نبحث فى الصناعة، هم الحقيقة إخواننا دول حيكونوا مهتمين أكثر بالزراعة، وبالتسويق التعاونى، وتسويق البصل والعسل اللى فى سوهاج .. والمشاكل اللى موجودة بهذا الشكل، أكثر من اهتمامهم

بالحديد والصلب والدرفلة... فين إخواننا بتوع سوهاج ؟.. ده اللى أنا متصوره، فماينفعش نقول : هذا عام الصناعة بالنسبة لهذا الموضوع .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

لم أقصد بكلامى تخصيص عام لقطاع معين، وإنما قصدت تخصيص دورة فقط، لاسيما وأن المؤتمر يعقد دورة كل ٣ شهور. أما المؤتمرات فى البلاد الأخرى، مثل مؤتمر الحزب الشيوعى، فتعقد دورة كل عدد معين من السنين، وفى هذه الحالة يكون من الطبيعى أن تتنوع الموضوعات وتتعدد، لأن الفترة تطول بين كل دورة وأخرى .

فإذا خصصنا كل دورة لموضوع معين أو موضوعين، فقد يتيح ذلك فسحة من الوقت للمناقشة والدراسة .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للبلاد اللى بتعمل مؤتمر كل سنة، زى حزب العمال مثلاً، أو حزب المحافظين، بيبحثوا أيضاً كل المواضيع .. الحقيقة بيبحثوا مواضيع أكثر من هذا، زىّ سياسة الإسكان .. سياسة التعليم، وهكذا، وكل واحد مسئول بيقف يتكلم فى هذه المواضيع.فى الحقيقة لَمَّا حنروح فى المؤتمر، الناس

لَمَّا بتجمع الـ ١٥٠٠ عضو .. الناس عندها مشاكل.. وده السبب، برضه أنا باقول ليه احنا اقترحنا هذا .. لأن الناس عندها مشاكل، وبعدين الناس أثارت هذه المشاكل فى المؤتمر الأول .. وبعدين بِدَّها تشوف إيه اللى تم لغاية دلوقت، وبعدين بِدَّها تقول رأيها بالنسبة للعمليات الجاية. ده السبب الحقيقة اللى احنا وجدنا إن لازم يكون فيه نوع من الاختلاف، أو من التشكيلة فى المواضيع .

السيد / على صبرى :

ربما يكون الدكتور جابر متأثراً بشكل المؤتمر الذى عقد، سواء فى الدورة السابقة، أو التى سبقتها. وفى تصورنا – وحسب البرنامج الموضوع – سنعقد المؤتمر فى جلسة افتتاحية لسماع بيان عام من السيد الرئيس ، ثم ينقسم مباشرة إلى لجان مختلفة تشمل كل أفرع النشاط.

وبالتالى إذا خصصنا دورة للزراعة ، فمعنى ذلك أن لجنة الزراعة فى المؤتمر هى التى ستعمل فقط ، فى حين تقتصر مهمة باقى أعضاء المؤتمر على حضور الجلسات العامة للاستماع إلى تقارير .

ويمكن فى أى دورة من الدورات إدخال عدة موضوعات. وإذا استعرضنا الموضوعات المقترحة للمناقشة، نجدها تتناول القطاعات – أو الفئات – المختلفة من الشعب : الفلاحين، والعمال، والرأسمالية الوطنية، والحرفيين، والمستهلكين، وهى جميعاً تتعلق بالمشاكل العامة فى الريف والمدن، مثل : قانون الإسكان والعلاقة بين المالك والمستأجر .

هذا هو الاسلوب الذى أعتقد أنه سيتبع فى المؤتمر القادم .

السيد / سعد عيد :

فى تقرير لجنة شئون التنظيم، وضح أن النشاط والحركة موجودان فى المستويات العليا للتنظيم السياسى ...

السيد / الرئيس :

احنا لِسَّه مابنناقِشّ التقرير .

السيد / سعد عيد :

سأتكلم فى الموضوعات المقترحة .. فى رأيى أن الاكتفاء بانعقاد مؤتمرات المحافظات لبحث هذه الموضوعات، يُعطى انطباعاً بأن المستويات العليا للتنظيم هى التى تباشر الحركة والتجديد باستمرار .

وأقترح أن تنعقد مؤتمرات الأقسام والبنادر أيضاً فى الفترة من ٣ إلى ١٧ مارس، لأننا فى حاجة ملحة إلى أن تتحرك هذه القواعد ويكون لها دور. وفى اعتقادى أن حصيلة مؤتمرات الأقسام والبنادر هى الأساس الذى تعمل من خلاله مؤتمرات المحافظات .

السيد / الرئيس :

الاقتراح بيقول : هناك بعض الموضوعات التى يلزم أن تتحرك المحافظات لدراستها مع القواعد الجماهيرية والقيادات الاقليمية ، تمهيداً لبحثها فى اللجنة المركزية. فهذا لا يمنع من قيام مؤتمرات فى الأقسام والبنادر .. هذا تقرره المحافظات .

السيد / سعد عيد :

شكراً .

السيد / عبد الجابر علام :

أود أن أضيف موضوع خلو الرجل إلى الموضوعات المقترحة ، لأنه استشرى فى الوقت الحاضر ، وعاد أكثر شراسة مما كان، بعد أن توقفت لجان المحافظات عن متابعة هذا الموضوع، وأصبح الحصول على مسكن الآن أمراً عسيراً جداً. وأضرب مثالاً لذلك بالعروس التى حصلت على ٣٠٠ جنيه مقدم صداق، فدفعتها كخلو رجل لأحد الملاك نظير الحصول على مسكن. أرى ضرورة دراسة هذا الموضوع واتخاذ قرارات حاسمة فيه .

كما أن الموضوع الذى سبق إثارته، خاصاً بالحكم الذى صدر من الدائرة الاستئنافية لإحدى المحاكم ليس كافياً لعلاج الموضوع، لأنه صدر على أساس عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالنظر فى الموضوع ، وعلى ذلك فمن الجائز جداً أن يعود الملاك إلى سيرتهم الأولى لقلقلة الأسر

المستقرة التى استردت المبالغ التى سبق أن دفعوها كخلو رجل ، نتيجة الإجراءات الثورية التى تمت فى المحافظات .

السيد / عبد المحسن أبو النور :

إن مشروع القانون الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر فى مجال الإسكان، قد تضمن من الأحكام ما يغطى هذا الموضوع .

السيد / الرئيس :

العمارة اللى حصلت عليها المشكلة دى وضعت تحت الحراسة، علشان نخلص الراجل من رفع محامين، ونوفر عليه المصاريف، لأن العملية برضه بعد الحكم رجعت تانى .. وبعدين موجود الحاجات دى فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى قطاع الإسكان .

السيد / عبد الجابر علام :

شكراً سيادة الرئيس .

السيد / محمد عبد الوهاب شبانة :

إننى أتصور أننا كلجنة مركزية وكأعضاء فيها، لنا دور فى المؤتمر القومى، بمعنى أن الموضوعات التى ستطرح للمناقشة قد تمت دراستها فعلاً على مستوى المراكز والمحافظات، ثم رفعت إلى اللجان الدائمة وتناولتها بالمناقشة والدراسة، وهناك موضوعات أخرى يدور حولها حديث دائم ومستمر، خصوصاً تلك المتعلقة بالشئون الزراعية .

وكنت أتصور أن الدراسات التى انتهت إليها اللجان الدائمة كخطوط عريضة، يمكن أن تكون بين أيدى أعضاء اللجنة المركزية – حين يوزعون على اللجان الفرعية للمؤتمر القومى – لإبراز هذه الخطوط والأهداف التى جرت المناقشة حولها فى اللجان الدائمة، حتى لا نعود ثانية إلى مناقشة كل موضوع مناقشة تفصيلية فى لجان المؤتمر، وقد يطول بنا الوقت ولا نصل إلى نتائج محددة .

ويجب أن يحس عضو المؤتمر القومى ، أن عضو اللجنة المركزية قد أسهم فعلاً بالعمل، وأنه على

تصور كامل للاتجاهات والآراء التى أثيرت فى اللجان المنبثقة عن اللجنة المركزية، وشكراً .

السيد / الرئيس :

طبعاً، الحقيقه الكلام اللى بيتبع عادة، ان اللجنة المركزية بتجهز التقرير للمواضيع المختلفة .. هذا التقرير يعرض على المؤتمر، ثم يناقش فى المؤتمر، ثم يؤخذ بعد هذا تصويت بالموافقة على هذا التقرير .

فى الحقيقة مااحناش متبعين هذا الأسلوب .. موسعين العملية أكثر بحيث نقدر نثير موضوعات . ولكن المهم ان اللجنة المركزية بتدخل كلها متفقة على موضوعات .. واتفاق كامل.. تكون بَتِّتْ فى موضوعات، وبتروح المؤتمر بهذه الموضوعات. نفرض ان احنا مثلاً حنغير قانون الاتحاد الاشتراكى، فاللجنة المركزية بتغير القانون، وتدخل بهذا الاقتراح .. ويعرض هذا الاقتراح .. والمؤتمر يوافق .

لغاية دِلوقتِ احنا الحقيقة لسه برضه، بقى لنا يمكن ٤ أشهر .. أو فترة قصيرة، يعنى لسه فى البداية، فده السبب ان احنا بنفتح المواضيع . لكن هذا لا يمنع ان كل لجنة من اللجان .. ورئيس كل لجنة من اللجان – بالنسبة للجنة اللى هو موجود فيها – بيقدم بيان عن الموضوعات ، كما قُدِّم اليوم التقرير الاقتصادى اللى قاله الدكتور شقير .

دكتور جاد، تحب تاخد تصويت على اقتراحك ولاّ ...

السيد / أحمد عبد العظيم محمد :

بالنسبة للتسويق التعاونى، قلتم سيادتكم أنه سَيُبْحَثْ فى المؤتمر عندما ينعقد يوم ٢٧ مارس، ولكن محصول البصل فى محافظة سوهاج سيبدأ تسويقه من الأسبوع القادم، وقد طالبنا فى المؤتمر بتوحيد سعره بالنسبة للشركات المشترية، وأيد ذلك بعض المسئولين، إلاَّ أنه رُئى إذا وجد فى الطن ثمرتان تالفتان فيستنزل ٣ جنيهات من السعر المحدد للطن ، وهذا من شأنه أن يضر بمصلحة الفلاح .

لقد كان المتبع قبل ذلك أن تحدد خمس رتب هى : ٥ % ، ١٠% ، ١٣% ، ١٥% ، ٢٥% ، ثم حددت رتبتان فقط هما ١٠% و ٢٠% مما يؤدى إلى تعويق تسويق محصول البصل .

وإذا رُئِىَ إرجاء البت فى هذا الموضوع لحين انعقاد المؤتمر القومى، فسيكون موسم تسويق البصل حينئذ على وشك الانتهاء .

السيد / الرئيس :

الموضوع ده يشوفه الأخ سيد مرعى قبل العيد .

السيد / سيد مرعى :

فى الحقيقة، لقد قطعنا خطوات فى موضوع البصل مع إخواننا الزراع فى محافظة سوهاج، ويمكن القول بأننا وافقنا على جميع مطالبهم بالنسبة لتوحيد السعر ورفعه، كما استجابت وزارة الاقتصاد لهذه المطالب. وبذلك ينتهى دور وزارة الزراعة فى الواقع، لأنه بعد هذه المرحلة تكون العلاقة بين الزراع والشركات المشترية .

ووزارة الزراعة تتدخل فى تسويق القطن والبصل، عن طريق توزيع " الحبة السوداء "، ومباشرة الإنتاج، والإرشاد الفنى، وترجمة آراء الزراع لوزارة الاقتصاد .

وأعتقد أنه قد تم الاتفاق على جميع المطالب، وبرضاء من الزراع ، بل إننى فى الواقع لم أكن أتصور أن وزارة الاقتصاد سوف تستجيب إلى كل المطالب .

ولا يبقى بعد ذلك إلاّ موضوع واحد، وهو ما أشار إليه الأخ أحمد عبد العظيم، وهو تحديد عدد الثمرات القابلة للعفن فى الطن الواحد، والتى تنتشر منها العدوى إلى باقى العبوة فى الجوال. وفى هذا الصدد يرى المسئولون فى شركات التصدير، ألاَّ يزيد عدد الثمرات التالفة على ثمرتين فى الطن حتى يمكن إعتباره صالحاً للتصدير، وإذا زاد العدد على ذلك، فيستنزل ٣ جنيهات عن الطن، من السعر المستحق للزراع .

ونظراً لتغيب الأخ حسن عباس زكى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن هذا الاجتماع فإننى أَعِدْ ببحث هذا الموضوع معه، بما يوفق بين صالح الزراع وصالح التصدير. وفى رأيى أنه إذا تم التجاوز عن أكثر من بصلتين تالفتين فى الجوال الواحد، فإن باقى العبوة لا تلبث أن تتلف فى الفترة التى يستغرقها نقلها إلى ميناء الإسكندرية، ولا يُعَدّ – فى هذه الحالة – صالحاً للتصدير .

والنقطة الأساسية التى يجب على الزراع فى محافظة سوهاج أن يضعوها فى الاعتبار، والتى تعتبر فى رأيى من أهم النقاط التى تتصل بموضوع تصدير البصل، والمحافظة على سمعة هذا المحصول فى الخارج، هى عدم رى الرية الأخيرة فى زراعة البصل، ويؤسفنى أن أقول:إن الزراع فى سوهاج لا يستجيبون إلى إرشادات وزارة الزراعة فى هذا الشأن. وهذا هو مايسبب الإشكالات المتتالية، فهم

يقومون برى البصل الرية الأخيرة، اعتقاداً منهم أنها تؤدى إلى زيادة وزن الثمرة، وبالتالى يتحقق لهم دخل أكبر، مادامت العبرة بالوزن عند البيع، وهذه الرية الأخيرة تسبب لنا مشاكل كبيرة جداً فى عمليات التصدير، وإنها محل شكاوى مستمرة فى الخارج. وفى اعتقادى أنه لو منعت هذه الرية، أو امتنع الأهالى عن الرية الأخيرة، فإن جميع المشاكل سوف تحل، ذلك لأنه حتى لو أصاب التلف ثمرة أو اثنتين داخل الجوال فلن تنتقل العدوى إلى باقى الثمرات .

وعلى كل حال فإننى سأتصل بالسيد وزير الاقتصاد غداً، للاتفاق معه على مايمكن عمله إزاء الموقف الحالى، وشكراً .

السيد / فهمى منصور يوسف :

لااعتراض لنا على ما قاله السيد الوزير، إلاَّ أنه قد تحددت الساعة ١٠ من صباح باكر للاتفاق على شروط التعاقد، وقد حضرت اليوم اجتماع اللجنة المكلفة بوضع هذه الشروط ، وقد طلبت الشركات أن يخزن البصل فى المجمع لمدة ٤ أيام ، بعد تسلمه من الفلاح ، وأعتقد أن هذا من حقها، وقد وافقنا على ذلك اضطراراً لضمان سلامة البصل. والواقع أن تخوف الشركات هذا العام يرجع إلى ما حدث فى العام الماضى، وهى على حق فى ذلك. ولكن السنة الماضية تعتبر سنة شاذة بالنسبة لمحصول البصل، ولذلك طلبت إسقاط تلك السنة من الحساب، لأن ما حدث للمحصول فيها مرده إلى ظروف جوية خارجة عن إرادتنا، أدت إلى عدم جودة المحصول، فنحن نقوم بتسويق البصل منذ سنة ١٩٦٣، وكان المحصول سليماً لغاية سنة ١٩٦٦، ولم تثر بشأنه أى شكوى .

إن أصل الخلاف بيننا وبين المسئولين، هو أنهم يرون خفض السعر بمقدار ٣ جنيهات بالنسبة للطن الذى يوجد به ثمرتان تالفتان، وهذا وضع مجحف بالنسبة للفلاح، فماذا لو تم التجاوز عن ٥ ثمرات مثلاً بدلاً من ثمرتين ؟ لقد قامت وزارة الزراعة – كما قام الاتحاد الاشتراكى – فى الشهر الماضى ، بتوعية الزراع فى كل المناطق بعدم رى المحصول قبل تقليعه بشهر ونصف ، ولكن قد يتصادف، لظروف خارجة عن إرادة الفلاح أن يكتشف الفراز ثمرتين قريبتين من التلف فى الجوال، وهذا معناه أن تخفض قيمة إنتاج الفدان بمقدار ١٨ جنيهاً، إذا كان ينتج ٦ أطنان .

السيد / الرئيس :

انت عايز كم بصلة؟

السيد / فهمى منصور يوسف :

أرى أن يتم التجاوز عن ٥ ثمرات، كما كان متبعاً فى الماضى .

السيد / الرئيس :

إيه يا سيد .. الصعايدة ماعندهمش حاجة يصدروها غير البصل .. ٥ بصلات خلاص .

السيد / فهمى منصور يوسف :

شكراً سيادة الرئيس .

السيد / الرئيس :

الأخ لبيب .. عليك تنفيذ هذا الكلام .

السيد / أحمد عبد العظيم محمد :

إن البصل يبقى ٤ أيام فى المجمع إلى أن يتم فرزه .

السيد / الرئيس :

لأ .. ماتخافش .

السيد / سيد مرعى :

إن إخواننا من الصعيد يطالبون برفع العدد إلى ٨ ثمرات .

السيد / الرئيس :

رجعت فى كلامك يا أخ منصور؟

السيد / فهمى منصور يوسف :

فهمت إن سيادتكم وافقتم على التجاوز عن ٨ ثمرات.

السيد / أحمد عبد العظيم محمد :

أرجو أن تكون مدة حجز البصل فى المجمع ٣ أيام بدلاً من ٤ .

السيد / الرئيس :

كويس بقى .. كفاية .

السيد / أحمد فخرى قنديل :

لدينا مشكلة فى محافظة قنا لا تتصل بالتسويق التعاونى، وهى مشكلة القصب .

السيد / الرئيس :

حننتقل من البصل للسكر بقى .. ده مستعجل يعنى؟.. احنا طلعنا من الموضوع إلى موضوع البصل لأنه بيقول : بكره .. ده السبب – الحقيقة – ان احنا خرجنا عن الكلام اللى احنا كنا ماشيين فيه .. فيه عصير قصب بكره؟.. موضوع القصب بتشوفه اللجنة .

السيد / أحمد فخرى قنديل :

نحن فى موسم كسر القصب، وتوريده لشركة السكر .

السيد / الرئيس :

طيب بتشوفه لجنة الزراعة بالنسبة للموضوع .

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

فهمنا من الجدول الزمنى، والموضوعات المقترحة للمناقشة فى المؤتمر القومى العام، أن هناك تقارير اللجان الأربع التى استمعنا إليها، والموضوعات المقترحة من اللجنة التنفيذية العليا، أو اللجنة المركزية، بعد الموافقة عليها، ثم هناك اجتماعات لمؤتمرات المحافظات. فهل تُناقش فى مؤتمرات المحافظات التقارير الخاصة باللجان الأربع الدائمة، والتى عرضت على اللجنة المركزية ؟ .. ذلك لأن هناك نقطة هامة، وهى أن الموضوعات التى وردت لا تشمل الموضوع الخاص بالتنظيم نفسه، مثل مناهج العمل وأساليبه، ودفع التنظيم للعمل .

وهناك نقاط هامة جداً وردت فى تقرير لجنة شئون التنظيم فى هذه المسائل، وهل يكون هذا الموضوع موضع بحث فى مؤتمرات المحافظات قبل اجتماع المؤتمر؟

السيد / الرئيس :

أنا متهيألى – لتسهيل العملية – ان لجنة التنظيم لازم تِوْضَع إطار عام لاجتماعات المحافظات. وكل محافظة تِوْضَع إطار عام لاجتماعات الأقسام، بحيث إن احنا مانسيبهاش فعلاً عايمة، بحيث ان هذا العمل – برضه على أساس ان احنا مبتدئين فيه – بيبقى دليل للعمل فى المستقبل. هذا الدليل لا يمنع أبداً من أن تزودوا أى حاجة فى العملية .

السيد / خيرى هاشم :

بمناسبة عرض مشروع قانون العمل على المؤتمر القومى، هناك موضوع كنت أود أن يُحْسَم، ويكون للجنة المركزية المبادرة فى حسمه، وهو خاص بقطاع العمال الحكوميين .

لقد شمل التنظيم النقابى العمال الحكوميين سنة ١٩٦٤، وعندما نُفِّذَ ذلك، وُجِدَ أن هناك روابط وجمعيات موجودة داخل الأجهزة الحكومية. فأصبح العامل ضحية، إذا علمنا أنه يُخصم من مرتبه اشتراكات لحوالى ٣ أو ٤ روابط أو جمعيات مع أن دخله محدود .

لقد اشترك العامل فى النقابة أيضاً، فأصبح هناك أكثر من تنظيم داخل الجهاز الواحد. هذه التنظيمات استطاعت أن تغير لونها وجلدها ، وأطلقت على نفسها اسم " صناديق زمالة " ، بدلاً من " روابط " .

وكان هذا مثار خلافات ، لأن المشرف على هذه الصناديق هى وزارة الشئون الاجتماعية، بينما تشرف وزارة العمل على التنظيم النقابى .

وفى رأيى أن تعدد جهات الإشراف، مع ممارسة النقابة لكل أفرع النشاط التى تقوم بها الصناديق، يوجب إلغاء هذه الصناديق .

ولذلك أقترح أن تذوب كل هذه التنظيمات فى التنظيم النقابى، ولن يؤدى ذلك إلى ضياع حقوق المشتركين فيها لأنها ستنتقل إلى النقابة بكافة حقوقها والتزاماتها ، وبذلك يوجد تنظيم واحد مسئول داخل الطبقة العاملة، وتنتفى الصراعات القائمة بين التنظيمات المتعددة. وأرى حسم هذه القضية قبل عرض مشروع قانون العمل الجديد على المؤتمر القومى ، وقبل إجراء الانتخابات النقابية. وسيكون لذلك صدى كبير جداً فى نفوس العمال .

والواقع أنه فضلاً عن تحمل العامل قيمة الاشتراك فى ٣ أو ٤ صناديق زمالة، فإنه قد يحصل على سلف نقدية متعددة منها ، وترتبك حالته المالية . هذا بالإضافة إلى ما فى هذا التعدد من إضعاف للتنظيم النقابى، ودخوله فى منافسة مع الصناديق الخاصة وإضعاف تأثيره .

إننا نريد إطلاق طاقات التنظيم النقابى، ولكى نحقق ذلك لابد من توحيد هذه التنظيمات فى تنظيم واحد قوى، وشكراً .

السيد / الرئيس :

الأخ عبد المحسن بيبحث هذا الكلام .

السيد / فريد زكى حشيش :

لى استفسار بالنسبة للموضوعات التى ستثار أمام المؤتمر القومى العام .. هل ستكون هناك دراسات تقدم للمؤتمر، أم يكتفى بتحديد رءوس موضوعات للمؤتمر للمناقشة فيها، ولبحثها بمعرفة اللجان؟ وأمامى مشكلة كنت أود إضافتها تحت رقم (١٠) ، وهى خاصة بمشاكل تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة للغرامات والفوائد، ولا جدال أن الهدف من قانون التأمينات الاجتماعية هدف سام واشتراكى، لضمان حياة العاملين ومستقبلهم .

السيد / الرئيس :

مافيش مانع ان احنا نبحث أى مشكلة هنا فى اللجنة المركزية، يعنى مش ضرورى – الحقيقة – أى مشكلة نوديها المؤتمر .. زى مابحثنا مشكلة الفلاحين والكلام ده. ممكن أى مشكلة عند أى واحد فيكم بيقدمها ويطلب مناقشتها، وممكن بحثها .. بنحولها على لجنة، يعنى مش ضرورى نبعتها المؤتمر.

السيد / فريد زكى حشيش :

لقد أثرت هذه الملاحظة لأنه ربما يرى السيد وزير العمل أن قانون التأمينات الاجتماعية سيناقش ضمن مشروع قانون العمل، فإذا كان هذا هو الاتجاه أمكن أن نعد دراستنا فيه، أو ندرس تعزيز مقدرة الحرفيين لزيادة الإنتاج، لأن هناك معوقات أمام الحرفيين نلمسها بالعمل السياسى .

ليست هناك مشاكل بالنسبة لقانون التأمينات الاجتماعية أمام الشركات الكبيرة. أما بالنسبة للحرفيين الصغار، الذين يستخدم كل منهم عاملاً أو اثنين، فهم مطاردون من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بالصبية الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، والذين يدربون فى الورش، شأنهم شأن الطلبة فى مراكز التدريب الحكومية. وقد أدى ذلك إلى امتناع الحرفيين عن تشغيل الصبية، وبالتالى إلى كثرة عدد العاطلين .

السيد / الرئيس :

متهيألى ان ده موقوف .

السيد / فريد زكى حشيش :

قد عقدنا مؤتمراً لهذا الغرض، وصرح مدير العمل بالمحافظة، بأن هناك قراراً بعدم تحرير محاضر بالنسبة لمن يقل سنه عن ١٨ سنة، ورغماً عن هذا يجرى تحرير المحاضر، وهذه عمليات تؤدى إلى عدم ثقة الحرفيين والعمال فى القائمين على تنفيذ التشريعات التى تمهد لقيام نظام اشتراكى، وشكراً .

السيد / الرئيس :

تروح برضه عند السيد عبد المحسن أبو النور .

هل توافق اللجنة المركزية على المواعيد الخاصة بدعوة المؤتمر القومى؟ .. الموافق يرفع إيده . (موافقة) .

طيب .. ننتقل إلى الموضوع التالى، وهو استمرار مناقشة التقارير المقدمة من اللجان الدائمة عن أعمالها .

السيد / محمد عنانى :

سأتكلم فى موضوع يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد نشرت جريدة الأهرام منذ يومين كلمة بسيطة عن التجارة الخارجية والمكاتب الخاصة. وكنت أرجو – والأهرام جريدة ثورية – أن تسترسل فى نشر كل ما يتعلق بهذا الموضوع .

السيد / الرئيس :

ثورية وَلاّ رجعية ؟

السيد / محمد عنانى :

ثورية .. أقول : كنت أود أن تسترسل فى شرح الدوافع من وراء نشر هذا الخبر. ويؤسفنى أن أقول : إن القطاع الخاص المستقل الذى اختفى بعد قيام الثورة، بدأ يظهر مرة أخرى فى صورة مكاتب خاصة ووسطاء. وقد استطاع أصحاب هذه المكاتب – فى الفترة الأخيرة – أن يستغلوا القطاع العام لتحقيق مآربهم الخاصة، والإثراء على حساب الشعب .

وسأكتفى بعرض بعض أمثلة، لأن الموضوع لم تستكمل لدى عناصره . ومن هذه الأمثلة ما يتردد من أن تعاقدات خارجية تمت لتصدير أثاث، وأحذية، وروائح، ومواد مقطرة إلى روسيا وفرنسا. وقد تدخلت بعض المكاتب فى هذه الصفقات، وتمكن الوسطاء بأساليبهم التى كانت معروفة قبل الثورة –

وهى إعطاء العمولات والهدايا للمسئولين – من القيام بهذه العمليات لحسابهم، مع أن هذه العمليات كان يجب أن تعطى للقطاع العام والجمعيات التعاونية .

وهناك مصنع لصناعة الأخشاب فى حلوان يقوم بصناعة موبيليات فاخرة، ولدينا جمعيات تعاونية لصناعة الأثاث منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، ونحن ننادى بتشجيع الحرفيين باعتبارهم ثروة قومية.

وهناك صفقة الأثاث مع روسيا التى بلغت قيمتها ٣ ملايين جنيه، وقد أُسند للقطاع العام والجمعيات التعاونية مباشرة ما قيمته ٧٦ ألف جنيه، والباقى وقدره : ٢,٥ مليون جنيه تقريباً استأثرت به المكاتب الخاصة والوسطاء، ووزع عليهم، وهؤلاء بدورهم يعطون هذه العملية للجمعية التعاونية لصناعة الأثاث نظير عمولة ٥% ، فإذا كانت العملية بمليون جنيه، فإن الوسيط المحظوظ يحصل على ٥٠ ألف جنيه، دون أن يقوم بأى شئ. فلماذا لم تعط هذه العمليات من الأساس للجمعية التعاونية لصناعة الأثاث، أو القطاع العام؟ .. وتحت يدى أسماء هؤلاء الناس ، ومكاتبهم، والعمليات التى تعاملوا فيها مع الجمعيات التعاونية أو القطاع العام ، ومنهم من كان متهماً فى قضايا الاستيراد السابقة ، وبينهم ضباط سابقين .. ومنهم من يعاونهم وزير سابق . فلمصلحة من نساعد هؤلاء الناس على الظهور مرة أخرى ؟

السيد / الرئيس :

بتقول منهم اللى بيعاون إيه؟

السيد / محمد عنانى :

منهم من كان يعاونهم وزير سابق لدى إسمه .

السيد / الرئيس :

طيب ما دام عندك الأسامى قولها لنا مش للنشر يعنى الأسامى .

السيد / محمد عنانى :

حسان الحمامصى المتهم فى قضية الاستيراد الخاصة ببسيونى جمعة، وعبد المحسن هلال شتا ، صاحب مصنع نسيج مؤمم، وهذا كان يعاونه وزير سابق، وضابط سابق هو اللواء متقاعد

صبحى السحراوى، واللواء متقاعد أيضاً كمال عبد الحميد أبو زيد. واكتفى اليوم بهذا القدر لأن الموضوع ما زال محل الدراسة، ولكن كل ما أطلبه هو التحقيق فى موضوع الأثاث بالذات .

السيد / الرئيس :

بالنسبة الحقيقة لهذا الموضوع، احنا بحثناه فى مجلس الوزراء فى الجلسة اللى فاتت، وكان أُخِذ بعض إجراءات قبل كده بالنسبة لإحدى الشركات ووضعت تحت الحراسة .. اللى هى شركة خمور، وصاحبها واحد يونانى .. وفيها ناس أيضاً بياخدوا عمولات .

والحقيقة المعلومات ابتدت تتوفر فى الأجهزة المختلفة، وابتدوا يقدموا تقارير. وكان طبعاً مطلوب ان احنا نحاول أن نتأكد من هذه التقارير .. فوضعت تحت الحراسة وبدأ التحقيق فى هذه العمليات كلها. الحقيقة اللى متولى التحقيق السيد أمين هويدى من ٣ أو ٤ أيام، وعبد المحسن هلال شتا ده أنا باسمع عنه لأول مره، الحقيقة ده مش موجود عندى .. ده بيشتغل فى إيه؟

السيد / محمد عنانى :

هو صاحب مصنع نسيج مؤمم .

السيد / الرئيس :

هو بيشتغل إيه دلوقت ؟

السيد / محمد عنانى :

افتتح مكتباً خاصاً لعمليات الأخشاب والموبيليات .

السيد / الرئيس :

هو بالنسبة للموضوع، فيه ناس اعتقلوا فى الكام يوم اللى فاتوا، بالنسبة لهذه الموضوعات ،

وبالنسبة للتحقيق فيها .. ومنهم السحراوى، ودول ضباط صلاح حسين، وكمال عبد الحميد، ومنهم الحمامصى وآخرين .. فيه تحقيق ماشى فى هذه العملية علشان نصل إلى كل خفايا هذا الموضوع .

السيد / محمد على حافظ :

إن عملية المكاتب الخاصة ليست هى الموضوع الذى يشغلنا من ناحية هؤلاء المستغلين الذين يدرجون أنفسهم تحت اسم القطاع الخاص، ولكن الموضوع الأساسى الذى يهمنا هو هؤلاء المسيطرون على مؤسسة التجارة الخارجية، فهناك أيدٍ خفية موجودة فيها تساعد هؤلاء الناس، وتتيح لهم الفرص لكى يتقاسموا معهم. إن الموضوع الذى أثاره الزميل محمد العنانى يخص القطاع الذى أعمل فيه نجاراً .

عندما وقع البرتوكول مع السوفيت فى شأن عملية الأثاث بحوالى ٣ ملايين من الجنيهات ، وقبل وصول الوفد الروسى بـ ٤ شهور ، وزعت العملية على مكاتب القطاع الخاص جميعها ، ما عدا مبلغ الـ ٧٦ ألف جنيه التى ذكرها الزميل، فكانت للقطاع التعاونى .

وهنا يبرز سؤال وهو : أين دور مؤسسة التجارة الخارجية؟ دور هذه المؤسسة أنها بدأت تتصل بهؤلاء لكى يأخذوا هذه العمليات. وأود أن أقول هنا : لقد كان شعورى فى المحيط الذى أعيش وأعمل فيه أن هناك علاقة بين المسئولين عن التجارة الخارجية وهؤلاء المستغلين أصحاب المكاتب، الذين أثروا على حساب دماء هؤلاء الذين استغلوهم من العمال الكادحين. وهذا الشعور لم يكن موجوداً بالنسبة لى فقط، ولكنه كان موجوداً بالنسبة لجميع من يعملون فى هذا القطاع، والذين أحسوا فعلاً انهم يُسْتَغَلّون عن طريق هؤلاء الوسطاء، الذين ظهروا بواسطة هؤلاء الناس الموجودين فى القطاع العام ومكنوهم من ذلك .

وكما ذكر الزميل الموضوع الخاص بالوسطاء، فقد جاءنا أيضاً وسيط ومعه عملية بمليون جنيه ليعطيها لنا .

السيد / الرئيس :

مين ده ؟

السيد / محمد على حافظ :

صبحى السحراوى، وقد حصل من العملية على ٥% عمولة أى مبلغ ٥٠ ألف جنيه. وأود أن نقارن هذا المبلغ الذى حصل عليه – دون ما جهد – بالمبالغ التى يتقضاها الحرفيون، والتى استُقْطِعَتْ

من عرقهم وكدهم. من المؤكد أن هذه العملية قد تمت بالاتفاق بين هؤلاء الوسطاء وبين من يسيطرون على هذه الأعمال فى كواليس التجارة الخارجية. والعجيب أنه عند إثارة هذا الموضوع فى مؤسسة التجارة الخارجية ، برروا عملهم هذا بأن السيد الرئيس قد قال بمساعدة القطاع الخاص، وأن بيان ٣٠ مارس يتكلم عن الحرية، وأن الميثاق يقول : كذا وكذا .. وهو تبرير يتفق ومصالحهم الشخصية. إن كل ما صدر من قرارات ثورية، وشعارات حقيقية يفسرونها على مزاجهم، وحسب أهوائهم .

إنهم بهذا العمل قد جنوا على القطاع الخاص، وعلى الناس الذين يثقون فيه. إن القطاع الخاص أساساً هم الناس الذين يكدون ويشقون .. إنه الرجل صاحب الدكان، الذى تكلم عنه الزميل فريد حشيش ، وقال : إن عنده اثنين من العمال، وإنه غير قادر على أن يدفع لهم تأميناتهم .. إنه الحرفى الذى يمثل فعلاً الرأسمالية الوطنية، وليس الوسيط الذى يحصل على ٥٠ ألف جنيه فى عملية صغيرة .

هناك موضوع آخر شجعنى على الكلام فيه سعة صدر سيادتكم، وقد أثاره قبلى الأخ أحمد العماوى فى جلسة سابقة، وهو موضوع ما زالت تلح فيه الجماهير، وتسألنا – بحكم احتكاكنا المباشر بها – ماذا فعلنا فيه؟ وهذا ما يدفعنا إلى عرضه على سيادتكم .

هذا الموضوع هو موضوع الأخشاب، والمسيطرون على شركة الأخشاب فى الإسكندرية، وسأضع أمام سيادتكم صورة حدثت اليوم صباحاً : تعاقدت جمعية أثاث القاهرة على تصدير عملية المليون جنيه التى سبق الإشارة إليها ، وبناء على ذلك قامت بتوزيع العقد على جمعيات الأثاث بالجمهورية، من الإسكندرية حتى أسيوط، إيماناً منها بمبدأ تكافؤ الفرص، وتنشيط الصناعة فى جميع محافظات الجمهورية، وكمبدأ من مبادىء التعاون. وتسلمت كل جمعية خطاباً لتحصل بموجبه على حصتها من أخشاب التصدير التى يقل سعرها ٤٠% عن السعر الذى يباع به محلياً . فأخذ المندوبون هذه الخطابات ومعها شيكات محررة من جمعياتهم ، وتوجهوا لاستلام الخشب فرفضوا وقالوا لهم إنهم يريدون شيكات من جمعية القاهرة، فعادوا وأخذوا شيكات من جمعية القاهرة، وصحبوا معهم عربات لتحميل الخشب، ولكنهم عادوا وقالوا للمندوبين عن الجمعيات : أرسلوا الشيكات بالبريد

المسجل ، ثم عودوا مرة أخرى بعد حوالى أسبوع لاستلام الخشب .

هذا فى حين أن هناك أشخاصاً آخرين من القطاع المستغل، كانوا متعاقدين أيضاً على عمليات تصدير للأثاث، واستلموا حصتهم من الخشب فوراً وبدون أى تعقيدات ، ثم باعوه فى السوق السوداء علناً أمامنا، وهو من نوع الموسكى والأبلكاش المتعاقد عليه لعمليات التصدير .

لاشك أن المسيطرين على شركة الأخشاب فى الإسكندرية لهم مصلحة فى ذلك، لأنه يمكن لهم أن يحصلوا على عمولة ممن يشتغلون فى القطاع الخاص، بينما لا يمكنهم ذلك مع القطاع التعاونى، أو القطاع العام .

إننى أعرض هذه المشكلة أمام سيادتكم، راجياً النظر إلى العملية الأخرى ، وهى عملية التمويل ، فهناك شركات من القطاع العام مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد قامت بتمويل القطاع الخاص فى عمليات التصدير، لعلى خليل، وزينهم، وغيرهم بسرعة كبيرة جداً. ولما طلب القطاع التعاونى للمؤسسة مساعدة الشركة بتمويلها، عن طريق رئيس المؤسسة شخصياً، رفضت شركة النصر دون ذكر الأسباب، وإن كانت هذه الأسباب معروفة، وهى أن القطاع التعاونى لا يدفع للمسئولين فى هذه الشركة عمولتهم غير المشروعة، مثلما يدفع غيرهم فى القطاع الخاص .

السيد الرئيس .. من واجبنا أن ننمى القيم الاشتراكية فى مجتمعنا، وأن نحارب هذه الانحرافات التى لو استمرت فترة أخرى لانقلب كل العاملين فى هذه القطاعات إلى مرتشين، وهذا يجرنا إلى أنه لابد أن يكون على رأس هذه الشركات القدوة الحسنة، التى تعطى المثل لمن يعملون معها ليكونوا قدوة حسنة مثلها .

السيد / الرئيس :

برضه احنا المواضيع دى بُحثت .. ومواضيع شركات التجارة أيضاً بُحثت فى اجتماع مجلس الوزراء اللى فات.الحقيقة الظاهرة دى بدأت تبان فى السنة الأخيرة، وبدأ يظهر على بعض الناس ثراء فاحش، بدأ بيصرف فى الليلة ١٠٠ جنيه .. أو أكثر من ١٠٠ جنيه، وده الحقيقة اللى خلاَّنا نبحث هذه الأمور. وبرضه أنا بِدِّى أقول:إن ماحدش من الاتحاد الاشتراكى اتكلم فى هذه الموضوعات أبداً. والحقيقة ده واجب أساسى على لجان الاتحاد الاشتراكى – زى ما قلنا فى الجلسة اللى فاتت – ان كل واحد بيشوف أى حاجة .. أى انحراف .. أى فلتان فى أى مكان ، بيجى يقول لنا ، واحنا على

طول بناخد إجراءات فى هذه المواضيع .

بالنسبة أيضاً لصبحى السحراوى – الحقيقة – اللى باين عليه إنه بيصرف يمكن ١٠٠ جنيه فى الليلة، وعنده بيت وساكن فى لوكاندة، هى دى اللى خلِّتنا ندور ده بيصرف منين، دا هو ماعندوش حاجة، وأيضاً هو ضابط فى المعاش .. كان متجوز بنت حسين سرى عامر ، وكلنا نعرف حسين سرى عامر .. اللى هو كان قبض عليه فى أول الثورة، ولكن الأيام الأخيرة دى بانت معاه فلوس .. طبعاً لَمَّا

يكون خد ٥٠ ألف جنيه فى صفقة . بعدين ظهر بقى ناس بياخدوا ٥٠ ألف جنيه .. و ٤٠ ألف جنيه، بل أكثر من هذا .. فيه ناس ممكن يكونوا عملوا مئات الألوف من الجنيهات، بعد البحث فى هذه الموضوعات .

الحقيقة فى العمليات دى بالنسبة للقانون .. احنا دلوقت بنحاول نِدَخَّل النيابة فى الموضوع، ولكن مش باين على حد حاجة نقدر نمسكه بها، إذا رشا حتة أجنبية، أو اتعامل مع حتة أجنبية .. مافيش – الحقيقة – قانون يمنع هذا. ولكن احنا فى جلسة مجلس الوزراء اللى فاتت كنا بنبحث المواضيع كلها، إزاى نمسكها بحيث هؤلاء الوسطاء أو العملاء مايبتدوش يطلعوا تانى .. وتبان العملية بهذا الشكل .. حيزيدوا قوى قوى، بعدين الناس برضه كل واحد حيدوَّر على واحد ضابط ياخده معاه، ويروح يقول إن الضابط ده متصل .. وإنه يقدر يحميه .. وإنه يقدر يِمَشِّى العملية. الحقيقة هؤلاء الناس كلهم فى المعاشات – اللى اشتغلوا وسطاء – وَلاَ واحد فيهم يقدر يعمل حاجة .

اللى بِدِّى أقوله لكم يعنى كده ١٠٠% : مافيش واحد حماية فى هذه الدولة .. مافيش واحد أبداً حماية. ويمكن انتم عارفين الراجل بتاع الشركة اللى بيقول لكم إنه كان بيشتغل معاى فى الجيش، وأنا سامع من إسكندرية انه بيقول إنه هو اشتغل معاى، ولكن هو راجل مناكف .. أنا عارفه، اشتغل معنا وأنا فى فلسطين .. يعنى أنا يمكن بقالى ١٢ سنة مااتكلمتش معاه كلمة ، لكن هو يستطيع يقعد ويقول أنا باعرف فلان .. ويشيل التليفون ساعات ويقول : أنا باكلم فلان، أنا عارف هذه الحكايات كلها .. هذا الرجل ده موضوع آخر .

الموضوعين اللى انت قلتهم .. اللى هُمَّ بالنسبة لموضوع الأخشاب، وموضوع شركة النصر .. السيد أنور السادات يحقق فى الموضوع الأولانى .. إزَّاى مارضيوش يدوك خشب، وازَّاى إدُّوا القطاع الخاص؟.. وهذا على طول بيدعو إلى الشبهة، ويثبت الكلام اللى انت قلته ، ليه إدَّى القطاع الخاص ومااداًّكوش؟.. وبعدين برضه إذا كانت شركة قطاع عام بتدى عمولات لحد تانى،

زى ماقلت على شركة النصر .. السيد أنور السادات أيضاً بيحقق فى هذا الموضوع .

السيد / أحمد العماوى :

يبدو أن الموضوع الذى جاء بجريدة الأهرام خلق تواردا فكرياً .

السيد / الرئيس :

الأهرام فى كل جلسة .

السيد / أحمد العماوى :

إن القطاع العام فى حاجة إلى حماية مما يشوبه من التصرفات المريبة، لأنه يعتبر سمة بارزة من سمات تحولنا الاشتراكى. وكما قلتم سيادتكم، لابد أن يكون للتنظيم السياسى دور فى حمايته من هؤلاء المنحرفين الذين يسيئون إليه، فنحن نعانى كثيراً من الناس الذين يهاجمون القطاع العام، على أساس ما فيه من انحرافات. إن هذه الانحرافات شخصية، ولكنها تسىء إلى تحولنا الاشتراكى إساءة كبيرة، ويجب أن نبحث عن أسلوب معين لإيجاد فاعلية لوحدات الاتحاد الاشتراكى فى الوحدات الإنتاجية، لكى تزاول واجبها فى الرقابة والكشف عن الانحرافات والتصدى لها .

واستكمالاً للموضوع الذى سبقنى الزملاء إليه حول موضوع التصدير ، أود أن أشير إلى أن هناك عملية تصدير محصول من المحاصيل يدخل فيها وسيط من الوسطاء – الذين ذكرت أسماؤهم الآن – فى عملية تصدير ٥٠ ألف طن، وقد حصل على عمولة بواقع جنيه على الطن ، أى أنه حصل على ٥٠ ألف جنيه من هذه العملية .

السيد / الرئيس :

مين ؟

السيد / أحمد العماوى :

بالنسبة لهذه العملية فإننى سأقوم بتقديم مستنداتها لمكتب سيادتكم لبحثها وكشف أمورها .

إن ما دفعنى للكلام – علاوة على ما ذكره السادة الزملاء – هو أن القطاع العام مهدد من قِبَلْ الانحرافات التى تظهر فيه، مثل موضوعات الخشب، والتصدير، وغيرها .. ولابد أن نتصدى لها، ونتصدى لهؤلاء الناس عن طريق وحدات الاتحاد الاشتراكى- دون المساس أو الافتئات على الاختصاصات – بطريقة أكثر جدية وفاعلية مما عليه الحال الآن. وهناك فى الواقع أمثلة وقضايا كثيرة أخرى يمكن عرضها على اللجنة فى الاجتماع القادم، لأن الناس مترددين فى التقدم بها خوفاً من الاضطهاد أو التنكيل ممن فى أيديهم السلطة .

السيد / الرئيس :

هل ده قطاع عام اللى بياخد ٥٠ ألف جنيه، وَلاّ ... ؟

السيد / أحمد العماوى :

هو شخص من هؤلاء الضباط اللواءات الذين ذُكِرَتْ أسماؤهم، ويستغل شركة بالقطاع العام، مدعياً أن له صلات بوزراء وشخصيات كبيرة تسهل له عمليات التصدير، وحصل على ٥٠ ألف جنيه فى صفقة واحدة .

السيد / الرئيس :

هم كل الضباط اللى ذكرت أساميهم دول معتقلين دِلوقتِ .. النيابة قبضت عليهم. الحقيقة هم معتقلين تحت التحقيق .. لكن معتقلين على أساس انهم برضه بيروحوا فى كل حتة وبيقولوا إنهم على صلة بينا .. وإنهم يقدروا يِمَشُّوا الأمور . والحقيقة ان ده بِيْضَيَّع الثقة فى النظام كله .. لأن مافيش أبداً أى صلة، وزى ماباقول لكم : مافيش واحد أبداً فى هذه الدولة محمى أو مسنود .. اللى بيقول إنه محمى أو مسنود .. ده يبقى راجل نصاب بيضحك على الناس وبيضحك عليك .. مش معقول يضحك علينا احنا كمان فى اللجنة المركزية، ونسمع هذا الكلام ومانثيرش الموضوع. يعنى هو الموضوع بتاع الـ ٥٠ ألف جنيه ، الموضوع اللى بتقول عليه .. تقوله للسيد أنور السادات أيضاً للتحقيق .

الحقيقة فى مرحلة التحول الاشتراكى النهارده احنا أممنا الاستيراد ١٠٠% ، يبقى الحقيقة التصدير

عملناه ٧٥% للدولة و ٢٥% للقطاع الخاص. الحقيقة بحثنا هذا الموضوع فى اللجنة التنفيذية العليا أيضاً فى الجمعة اللى فاتت.. يوم الاثنين، لأن لازلنا احنا فى حاجة إلى الـ ٢٥% بتوع القطاع الخاص، لأن اللى عاوز يصدَّر زهور.. واللى بيصدَّر طماطم .. عاوزين احنا تصدير أكثر .. يعنى الشىء الممكن، لأن احنا فى حاجة إلى تحسين ميزان المدفوعات، وده السبب اللى خَّلانا تركنا ٢٥% من التصدير للقطاع الخاص، والحقيقة زمان كانت العمليات بتيجى للمكاتب فى الاستيراد .. ماهياش فى التصدير. وبعدين بالنسبة للبلاد اللى معنا، اللى لنا معها اتفاقيات ، كانت بتاخد منا القطن والغزل والرز .. كلها يعنى عمليات ماشية، لَمَّا ابتدوا يطلعوا للعمليات الأخرى .. اللى هى غير تقليدية، ابتدا يطلع هؤلاء الوسطاء، مثلاً : الأحذية، الأثاث، النبيذ، البراندى، الحاجات اللى بهذا الشكل .

ودى الحقيقة ظاهرة طلعت وفيه ناس عملوا فى فترة صغيرة جداً آلافات، يمكن ٢٠٠ ألف و ٣٠٠ ألف جنيه .. أو أكثر من هذا . احنا الحقيقة بنبحث برضه، وطلبنا فى مجلس الوزراء ازاى نجابه هذا الموضوع، لأن معنى هذا – الحقيقة – ان احنا بنخلق طبقة اجتماعية جديدة، حتكون بطبيعتها – وبالظروف اللى طلعت فيها – معادية للاشتراكية ١٠٠% ، واحنا فى مرحلة التحول الاشتراكى حنجد فيه تحول عكسى بيحدث. وبرضه الحل الأساسى اننا بنكلف لجنة التنمية الاقتصادية .. السيد لبيب شقير يبحث لنا أيضاً. احنا كلفنا السيد وزير الاقتصاد .. نكلف هنا فى الاتحاد السيد لبيب شقير يبحث لنا عن الوسائل اللى نقدر نتغلب بها على كل هذه الأمور .

السيد / حمدى حراز :

الواقع ونحن نتكلم عن التنمية الاقتصادية، ونعبئ لها كل جهودنا، أعتقد أنه من الواجب .. ومن المهم أن نبحث باستمرار كيفية حماية هذا الاقتصاد . وأذكر يوم صدور قانون الكسب غير المشروع أحست الجماهير كلها أن هناك عملاً جاداً لبداية جادة لضرب كل مستغل، ومحاسبته، ووقفه عند حده . والآن وبعد صدور هذا القانون بدأت الجماهير تتساءل أين قانون من أين لك هذا؟ فى الواقع أن هذا القانون – وهو عمل جاد وَبَنَّاء وضرورى – قد يكشف عن كثير من الانحرافات .. والكثير من هؤلاء المستغلين، ويغنينا عن التعمق فى البحث بين بعض الناس .

الموضوع الآخر الذى سأتكلم فيه هو الإسراف، فما تزال كثير من الشركات تسرف إسرافاً، مهما كان يبدو بسيطاً فى شكله إلاَّ أنه فى النهاية يصبح كبيراً . وهذا الموضوع يحتاج إلى نشاط من

القيادات السياسية، ومتابعة جادة ودقيقة. وأذكر فى هذه المناسبة موضوع استعمال السيارات، وما هو جار الآن على الألسنة بين الناس وهو " حزام الصفة " أو " حزام السيارات " وهو اللون الأصفر الذى تخطط به السيارات ومع ذلك لم يؤد ذلك إلى نتيجة أبداً. فى الحقيقة والواقع أن السيارات أصبحت تستعمل بعيداً عن مصلحة العمل بالشركات، فى الوقت الذى يجد فيه الناس صعوبات ومشقة فى انتقالاتهم .

والموضوع الأخير عن الرشوة، وقد أصبح يُتفق عليها علناً، فإذا كان لأحد مصلحة أو عمل يريد إنجازه فى إحدى المصالح يقال له علناً : كم تدفع لقضاء ما تريد؟ إننا حينما نقول للناس أن يمتنعوا عن الدفع .. وأن يبلغوا عن هؤلاء المرتشين، يقولون : إن معنى ذلك أن عملهم ومصالحهم ستتوقف. إن الشخصيات الكبيرة التى تخشى من افتضاح أمرها فى طلب الرشوة، أصبحت تُسَخِّر لنفسها سماسرة

تتكلم بلسانها، تبدأ من ساعى المكتب إلى المهندس الكبير لتحصل على الرشوة نيابة عنهم. أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث، وأن نخرج فيه بقرار إلى الجماهير، لعلنا نصل فى محاربة الانحراف إلى تقويم الناس، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو بالنسبة لقانون الكسب، إبتدا تنفيذه فى أول الشهر، ومتهيألى مش حنوصل فيه لنتيجة سريعة، لأنه هو طبعاً كل واحد دلوقت بيفكر إقرار الذمة عنده إيه ؟ وبعدين بعد أظن ٥ سنين، حيكتب الإقرار التانى .. بعد ٥سنين حيقولوا له : جبت ده منين ؟ وبعدين هؤلاء الناس الحقيقة اللى هم بيتحايلوا، عندهم فرص التحايل على أى قانون موجود .. بل فيه أكثر من هذا.. فيه مصريين قاعدين بره، وبيتاجروا عن طريق ناس موجودين هنا، بيتاجروا فى عملات بره. هذا الكلام الواحد بيسمع عليه، وبنحاول – الحقيقة – ان احنا ننهى كل هذه المواضيع .

بالنسبة لـ " حزام الصفة " ، موضوع العربيات بيتهيألى أن حله عسير جداً، لأن طول عمرنا بنسمع على موضوع العربيات، ومعمول دلوقت اللون الأصفر .. بوَّظنا حتى شكل العربيات، ولكن اللى عايز يستعمل عربية حيستعمل العربية، رغم ان معمول ناس بتفتش. لكن اللى هو أهم من العربيات – الحقيقة – ان عدد العربيات قل .

الأهم من ده كله هو الرشوة ، وهذا الكلام بنسمعه، بل أكثر من هذا الجرايد بتكتبه علناً ، يعنى

فيه مجلات بتنشر باستمرار كاريكاتير عن الرشوة، وهذه سَبَّة فى وجهنا جميعاً، وأنا معاك ان الناس بتخاف تبلغ، لكن فيه ناس بتبلغ .. والناس اللى بتبلغ كلها اتعملت كماين واتمسك الناس اللى بياخدوا رشوة وقُدِّموا للقضاء. لكن انت بتقول لى : إن فيه ناس دِلوقتِ فى كل مصلحة، فيه ناس بتاخد رشاوى علناً، ومهندس كبير بيطلب كذا .. وبتاع. الحقيقة واجبنا النهارده ان احنا العملية مابقتش عملية كماين .. وكده بنعرف بنقول مين ، يعنى تخلّوا الاتحاد الاشتراكى فى كل مكان يقول لنا مين اللى بياخدوا الرشوة هنا وهنا، بِكِدَه نقدر احنا نخلص على هذا الموضوع. لكن أنا مثلاً بتجينى جوابات تقول لى : الرشوة متفشية .. طيب أعمل ايه؟ يعنى أنا كل اللى باقدر اقوله باقول للداخلية دَوَّرُوا .. وباقول للرقابة الإدارية .. وباقول للمخابرات .. وباقول فى كل حتة .. مافيش يعنى سبيل غير هذا .

النقطة الثانية : ان احنا علشان لازم نِدِّى مثل، لَمَّا نِدِّى مثل بتتمنع الرشوة .. ندى مثل إيه .. بان احنا بنقبض على ناس ونقدمها للمحاكم .. وبيتحكم عليها... إلى آخر هذه الأمور. أو إذا ماكانش فيه

دليل بتقولوا لنا مين؟ بِتْدوَّروا وبتعرفوا وانتم متصلين بالمصالح .. بلاش الناس تبلَّغ ، قولوا لنا مين .. مين اللى انتم مشتبهين فيهم؟ واحنا دول مش حناخد ضدهم إجراءات كده عميانى، ولكن ممكن بنراقبهم ونقدر نضبطهم متلبسين بالعملية، ونقدمهم للمحكمة .

لكن لَمَّا حنقول رشوة، أو الرشوة متفشية .. لانستطيع ان احنا نعمل حاجة .

السيد / حمدى حراز :

أقول بهذه المناسبة : إن هناك عاملة تعمل فى القطاع الخاص، بَلَّغَت عن انحراف صاحب مصنع – وهو سورى الأصل – وقد تبين أن بلاغها سليم وصحيح، وإنه أَخَّر توريد تأمينات حَصَّلها من العمال، وإنه لا يقوم بدفع نصيبه ولا نصيب العمال من التأمينات، حتى بلغت مديونيته للتأمينات الاجتماعية ١٧ ألف جنيه ، وظل هذا الدين أكثر من ٤ سنوات . وكانت له أساليبه، إذ أن كل مفتش يذهب إلى المصنع لا يلبث أن يحصل على طقم لزوجته. هذه العاملة التى ذكرت مأساتها قامت بالتبليغ عن كل هذه الأمور، فما كان منه إلاّ أن فصلها من العمل، فقامت بتقديم عدة شكاوى، أرسلت بعضاً منها إلى مكتب سيادة الرئيس. وقد بذل السيد محمود الجيار جهداً لكى يعيدها إلى عملها، ولكن هذه الأرملة لم تعود إلى عملها حتى الآن ، وكل ما نقدمه إليها من إعانات

لا يعدو أن يكون نوعاً من التراحم الذى نقدمه فى حدود الاستطاعة، وهى تقول: إذا كنت أذل وأشرد فى الشوارع حينما أتجاوب مع مبادئ الثورة وأُبَلَّغْ عن الانحراف، فمن ذا الذى يتجرأ على التبليغ عن مثل هذه الأمور؟ والواقع أن هذه العملية من شأنها أن تخيف الكثيرين، إذ القانون نفسه لا يحمى ...

السيد / الرئيس :

مصنع إيه ؟

السيد / حمدى حراز :

مصنع منير السعدى للتريكو .

السيد / الرئيس :

السيد أنور بيشوف أيضاً ده .

السيد / حمدى حراز :

والمبلغ ١٧ ألف جنيه .

السيد / الرئيس :

مادفعهمش يعنى لِسَّه ؟

السيد / حمدى حراز :

لقد استدعيناه وحققنا معه، وتبين أن بلاغ السيدة صحيح. وقد قام بدفع المبلغ للهيئة، ولكنه فصلها من العمل . وقد حصلت على حكم من المحكمة بوقف قرار الفصل ، فقام بتحويل القضية إلى قضية موضوعية، ومؤداها أن تحصل على مبلغ ٥٠ جنيهاً ، ولا تعود هذه المواطنة الصالحة إلى عملها .

السيد / الرئيس :

هو طبعاً هذه الحالات ممكن تكون كثيرة، وبعدين أنا الحقيقة الشكاوى اللى بتجيلى .. أنا بيجيلى ٥٠٠٠ جواب فى اليوم .. من هنا ومن بَرَّه، ماباقدرش طبعاً اقرا هذه الجوابات كلها ، عندى مكتب كبير بيقعد يشوف .. اللى هو مكتب الجيار، بيبعتوا لى عدد من هذه الجوابات .. ولكن طبعاً الجوابات بتمشى فى الطريق بتاعها .

ولكن الحقيقة احنا لَمَّا نمسك حالة، واثنين، وثلاثة، وأربعة، وخمسة بهذا الشكل، وناخد ضدهم إجراءات، بعد كده كل الناس بتعرف انه لا يمكن التحدى .

السيد / حمدى حراز :

لو سمحتم سيادتكم سأتصل بالسيد أنور السادات، وشكراً .

السيد / عويس محمدين :

بمناسبة ما أثير حول مؤسسة الأخشاب، لدينا الآن مشكلة خطيرة فى المنصورة، إذ يوجد حوالى ٤٠٠ نجاراً من الحرفيين، وكذلك الجمعية التعاونية لصناعة الأثاث، قد توقفوا اليوم فعلاً. وقد استدعينا – مع السيد المحافظ، والسيد أمين الاتحاد الاشتراكى – الأخ رئيس مؤسسة الأخشاب، وكما قلت

لسيادتكم تكلم عن تاريخ حياته ، وفى النهاية لم نستفد منه شيئاً . وقال بالنص : " أنا ماعنديش أى حاجة، واللى انتم عايزين تعملوه اعملوه " .

هذه هى المشكلة اليوم فى المنصورة، وقد حضرت من المنصورة الآن، إذ هناك تقريباً شبه اعتصام فى البلد. أعنى أن هناك ٤٠٠ نجاراً من الحرفيين توقفوا تماماً، ولا عمل لهم، كما توقفت الجمعية التعاونية للأثاث والنجارة تماماً، وليس فى استطاعتنا إعطاء العمال أجورهم، ولذلك نحصل على قرض من الجمعية الصناعية لكى نعطى العمال أجورهم، مع أن المفروض أن تخصص للمحافظات حصص من الأخشاب تتناسب مع النسبة العددية للحرفيين والجمعيات الموجودة لدى هذه المحافظات.

ولهذا فإننا نرجو حل هذه المشكلة التى لها اليوم أثرها الكبير فى مدينة المنصورة. وأعتقد أن هذه المشكلة قائمة أيضاً فى باقى المحافظات .

السيد / الرئيس :

برضه بيشوفها السيد أنور .. مع الخشب .

السيد / إبراهيم عبد اللطيف :

لو يسمح لى السيد الرئيس أن أعود إلى تقرير اللجنة الاقتصادية، فقد تناول هذا التقرير فى الصفحة (٤٠) منه، التوصية الخاصة بالتركيز على أهمية التقاء الإدارات بالعاملين فى شكل مجالس إنتاج. وفى اجتماع سابق للجنة عرض موضوع له أهمية كبرى، وهو تنمية العلاقات الإنسانية بين العاملين والإدارات. وقد أوضحت مناقشة هذا الموضوع أن مجالس الإنتاج - بشكلها المقترح فى هذا التقرير - بعدت تماماً عن هذا الجانب، وجعلت جانب لقاءات الإنتاج فقط هو السائد فى هذه المجالس. فلو أننا أخذنا الموضوع بهذا الشكل، فقد يُفْهم ذلك على أساس أن هذه المشاكل هى المشاكل الخاصة بالإنتاج فقط، وليست مشاكل العاملين. والواقع أن علاقات العمل داخل وحداتنا الإنتاجية تتعرض إلى مشاكل فى التطبيق - سواء من جهة الإدارات، أو من جهة العاملين أنفسهم - ولذلك نعتقد أن اللقاءات المقترحة الصريحة التى تُنَاقَشْ فيها هذه المشاكل قد تؤدى إلى حلول عاجلة وحاسمة فى نفس الوقت لهذه المشاكل .

لذلك أرجو أن يكون هناك تأكيد على ضرورة عقد لقاءات تتم فيها مناقشة مشاكل العاملين أنفسهم ، وليست المشاكل المتصلة بالإنتاج، وبهذا تستطيع وحدة المصنع الداخلية أن تمتص جميع ما لديها من مشكلات، سواء كانت مشكلات خاصة أو مشكلات ناتجة عن العمل . ويؤكد هذا أيضاً

أن الاقتراح الخاص بتشكيل مجالس إنتاج يضع أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى بالوحدة، ثم أعضاء اللجنة النقابية ضمن أعضاء مجلس الإنتاج.فإذا أغفلنا جانب العلاقات الإنسانية، فسيكون عمل هذه اللجان مقيد الحركة، فى وقت يجب أن تنطلق حركتها، ويجب أن يشعر العاملون أنفسهم أن أى مشاكل يتعرضون لها لابد وأن تجد لها حلاً داخل العمل .. أعنى أنه لو دُعِّمَت العلاقات الإنسانية وأعطينا للعاملين حرية عرض مشاكلهم داخل قطاع العمل، فربما نَحولُ بينهم وبين أن يخرجوا بهذه المشكلات إلى الخارج. وأتصور أنه إذا حُلَّت مشكلات العاملين – حتى الخاصة منها – داخل الشركة، فلن تتصاعد إلى المؤسسة مطلقاً . ولكن إذا شعروا بأن الشركة مغلقة فى وجه مشاكلهم .. أو علاقاتهم ، فإن هذه المشاكل ستتصاعد إلى المؤسسة . ولهذا أرجو أن ينص الاقتراح

على العلاقات الإنسانية ، وبحث مشاكل العاملين التى تخرج عن إطار الإنتاج، وشكراً .

الدكتور / لبيب شقير :

الحقيقة أن التقرير لا يعرض لكل تنظيم لجان الإنتاج .. ولا لكل دورها .. ولا لكيفية تشكيلها، ولكن ما عرضناه هو توصية معينة صدرت من المؤتمر القومى، فقلنا : إن لجان الإنتاج يمكن أن يكون لها ضمن مالها من اختصاصات كيت .. وكيت .. وكيت فيما يتعلق بالإنتاج، فهذه وردت كجزء من اختصاصات لجان الإنتاج ، ولكنها ليست كل الاختصاصات، لأننا قلنا الأخذ بما قررته اللجنة المركزية من تشكيل لجان للإنتاج من ممثلين لكذا .. وكذا ، وإعطائها دوراً هاماً ، يمكن أن يحقق تطوراً فعالاً . وقلنا : ومن المقترح أن يكون لهذه اللجان ضمن مالها كذا . وهناك أشياء أخرى أكثر من هذا لم نشر إليها إلاَّ بعد فترة طويلة تحلل السلوك الإنسانى – الذى يجب أن يكون عليه عملنا كله – والسلوك الاشتراكى. فهذه الفقرة مع تلك تحقق الغرض المقصود، ومع ذلك ليس هناك ما يمنع من التفصيل، وكل ما فى الأمر أننا لم نُضَمِّن الاقتراح كل تنظيم اللجان .

السيد / محمد على بشير :

الحقيقة – يا سيادة الرئيس – أننا كنا نود أَلاَّ نثير أمام سيادتكم مشاكل فرعية، لأننا ندخر سيادتكم لأيام سوف تأتى حتماً، ولا نعلم ماذا تحمل بين طياتها. ومن هنا أريد أن أتحدث أمام سيادتكم فى موضوع اعتبره حيوياً، ليس بالنسبة لأشخاصنا ولا بالنسبة لنا كأعضاء فى التنظيم السياسى، ولكن اعتبره موضوعاً حيوياً بالنسبة للثورة ذاتها . فقد ذكرتم سيادتكم فى أكثر من مناسبة أن

التنظيم السياسى ضعيف، وربما ذكرتم سيادتكم فى الجلسة الماضية أو قبل الماضية أن الجهاز الإدارى أقوى من التنظيم السياسى .. بل ومن الوزراء أنفسهم. والحقيقة أننا نعرف هذا، وربما نعانى منه، وأبسط ما نعانيه من هذا الضعف هو هذا العزوف الذى نلمسه فى التفرغ للعمل السياسى فى هذه المرحلة الخطيرة التى تجتازها بلادنا .

والحقيقة أننا كنا نطمع–من سيادتكم – فى شىء قد يكون صغيراً جداً بالنسبة لسيادتكم، ولكنه بالنسبة لنا شىء كبير جداً .. وهو مزيد من ثقتكم فى التنظيم السياسى. فرغم ما يبدو علينا، أو على بعضنا من قصور فى بعض التصرفات .. أو من قصور فى بعض ما نريد أن نتحدث فيه، إلا أن أقل

وصف يمكن أن ينطبق على كثير من قيادات التنظيم السياسى– أو أعضاء التنظيم السياسى – هو أنهم عاشوا مع سيادتكم ثورتكم العظيمة .. وعاشوا النكسة فى نفس الوقت. وإنى أؤكد لسيادتكم أن هناك عديداً من القيادات التى تتربع على الجهاز الإدارى أقل وصف ينطبق عليها هو أنها لم تعش الثورة – لا قبل النكسة ولا بعدها – وأعتقد أن مزيداً من ثقتكم للتنظيم السياسى، سيحمل عن سيادتكم أو سيحسم كثيراً من المشاكل الفرعية التى تعانون منها شخصياً .. وتعانون منها مع شعبكم العظيم .. شعب ٩ و ١٠ يونيو .

وأقول كما بدأت : إننا ندخر طاقاتكم إلى ما هو أهم. حفظكم الله وسدد خطاكم، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوَّ يا أخ بشير .. هو احنا يمكن الموضوع لازم نفسره. والحقيقة اللى أنا اتكلمته الجلسة اللى فاتت .. أنا اتكلمت وقلت : " فى الواقع أن التنظيم السياسى ضعيف .. والواقع أيضاً أن التنظيم الإدارى قوى" .. هذه بديهية موجودة. هل معنى هذا ان مافيش ثقة فى التنظيم السياسى؟ لأ .. مش هُوَّ ده الموضوع .. الموضوع هو كيف نحول التنظيم السياسى من شىء لا فاعلية له، إلى شىء له فاعلية ؟ كيف نحول الضعف إلى قوة ؟ وهذا ما دفعنى – الحقيقة – فى الجلسات اللى فاتت إنى أقول : نبتدى بالمشاكل . لن يتحول التنظيم السياسى إلى قوة إلاّ إذا عَرَفَ مشاكل الجماهير ، وحل هذه المشاكل .. بدون هذا لن تكون له قوة .

وانت مثلاً كأمين فى الشرقية، فى إيه بِتْكُون قوتك؟ يا بتعرف المشاكل وبتحلَّها .. فبتبقى قوى جداً . إفرض عرفت المشاكل وماحَلِّتهاش .. حتبقى ضعيف جداً . بل بالعكس بتبقى المصيبة أكبر، يقولوا : ده عرف المشاكل ولاحلِّهاش .

فأنا اللى عايزه الحقيقة .. عايز أَقَوِّى التنظيم بأن المشاكل اللى انتم مش عارفين تحلوها تعالوا هنا وقولوها .. واحنا نحلها فى دقيقة . أنا لوحدى بقى مااقدرش أعرف هذه المشاكل .. يعنى دى حاجة برضه أحب اقولها لكم، لأن حاعرف إيه ولاَّ إيه ؟ يعنى مشاكل لاَ أول لها وَلاَ آخر .. وانت بتقول : مشاكل صغيرة . الحقيقة المشاكل الصغيرة دى هِىَّ الحياة اليومية للناس .. المشكلة الصغيرة عند كل واحد هِىَّ حياته اليومية .

مااحنا بنفكر فى اليهود والعدوان ، وإزالة آثار العدوان. ولكن اللى رايح يجيب خشب

ومارضيوش يِدُّوا له ينسى اليهود وينسى العدوان وينسى الدنيا كلها وبيْفَكَّر انه بكرة قافل .. وبعد بكرة قافل، فهذه مشكلة. وبعدين إذا انتم بقى عالجتم المشكلة دى وماالتحلتش .. لن تثق الناس فى الاتحاد الاشتراكى. فهناك ثقة الحقيقة كاملة، وأنا عندى أمل كبير جداً – الحقيقة – ان احنا بهذه الطريقة اللى ماشيين عليها فى الاتحاد بيكون فيه ثقة .

وحتى من حسن الحظ إن فيه اجتماعات كثيرة للجنة المركزية، تقدر تبين للاتحاد الاشتراكى أن الثقة موجودة. ولكن بدى اقول لكم : إن الجهاز الإدارى قوى جداً .. وزى ما قلت أقوى من الوزراء . يعنى لَمَّا قلت : أقوى من الوزراء .. أنا أعنى هذا ، وأنا قلت هذا الكلام للوزراء .. إنه جهاز متمرس وبيعرف .. وعنده التحايل على القوانين واللوائح .. وكل حاجة ممكن يعملها . ازاى احنا – الحقيقة – نلحق بقى نصلح؟ إزاى نصلح ده ؟

الحقيقة فى الوقت اللى فات احنا برضه عجزنا إن احنا نصلح .. وده كلام باقوله: عملنا لجنة، فلجنة، فلجنة للجنة لهذا الجهاز .. مامشيتش حاجة .

الحقيقة أنا عندى أمل كبير جداً ان احنا بنعمل هذه العمليات كلها بواسطة الاتحاد الاشتراكى، لأن لو مشينا من الناحية الإدارية علشان نصلح .. مش حنصلَّح إلاّ إلى حد محدود، فلو انتم كاتحاد اشتراكى .. ثم الاتحاد الاشتراكى كاتحاد اشتراكى يبقى مالهوش دعوة بقى بالجهاز الإدارى . بتقولوا لنا المحافظة فيها كذا .. وفيه كذا فى اللوايح وفيه كذا .. وفيه كذا .. وفيه كذا، فى القوانين فيه كذا .. وفيه كذا .. وفيه كذا .. وإن ده كذا .. وكذا .. وكذا ، وبكده بنحل كل هذه الأمور .

قد يفهم البعض أن هذه مواضيع –يعنى– مافيش داعى نضيع وقتنا فيها، ولكن أنا باقول ان احنا مستعدين نعمل جلسات كثيرة، ونضيع وقت فى هذه المواضيع ، لأن هى دى اللى حَتِدِّى الناس الثقة فى الحكومة.. وفى الاتحاد الاشتراكى.. وفى الثورة. لكن مثلاً النهارده بتبص تلاقى جاى جوابات بتقول لك:الرشوة استشرت فى البلد. ما هو أنا مش حاقدر اعمل حاجة.. باقرا الجواب وبس . لكن بتيجى

انت مثلاً فى الشرقية بتعرف.. بتقول: ده بياخد رشوة .. وفيه رشوة هنا وهنا، بنقدر نعمل . فهى دى الطريقة المثلى النهارده اللى تتم بواسطة الاتحاد الاشتراكى، كخط متوازى ماشى قصاد الجهاز الإدارى .. بنقدر – الحقيقة – نطوِّع الجهاز الإدارى ، وننضفه . ثم نقدر أيضاً نطوع اللوايح والقوانين، لأن فيه لوايح وقوانين.. احنا مشغولين الحقيقة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. جينا فى الثورة،

فالإنجليز، فالجلاء، فعدوان ٥٦، فالوحدة ١٩٥٨.. فجينا فى موضوع اليمن أيضاً، وبعدين العدوان الأخرانى والحالة اللى احنا فيها. وبرضه حتى بعد اليهود مايمشوا مااحناش حنفضَى .. حنبقَى باستمرار داخلين كقيادة عليا فى مشاكل كبيرة لا أول لها وَلاَ آخر ، لأن المطلوب –الحقيقة– من أعدائنا ان احنا مانفوقش لنفسنا ، لأن إذا فقنا لنفسنا حنعمل بلد صناعى قوى . لازم –الحقيقة– فى هذه المرحلة ان احنا بنركِّزْ على كل هذه المواضيع ، وبنحلَّها إذا خلِّينا الناس كلها تثق فى الاتحاد وتثق فى الثورة . وبعدين انتم اللى كنتم بتتكلموا على الضعف .. والبلد بتتكلم على الضعف، فكيف يتحول إلى قوة؟ وباقول : إن سلطة الاتحاد فى هذا تشمل جميع المواضيع من الألف إلى الياء، على شرط إن الاتحاد الاشتراكى مايتدخلش فى السلطة التنفيذية.. مايروحش ينفذ، إذا ابتدا الاتحاد ينفذ .. بيبقى خرج عن موضوعه. ولكن الاتحاد هو سلطة توعية .. وسلطة تثقيف .. وسلطة رقابة، وأيضاً معرفة مشاكل الجماهير وحل هذه المشاكل .

السيد / عبد اللطيف المناوى :

أرجو إذا سمح لى السيد الرئيس أن أتكلم فى الموضوع الخاص بقطاع الزراعة، ولكنى أستأذن سيادتكم فى التعقيب على ما أثير خاصاً بمشاكل الجماهير الآن .

الواقع أن هناك من بين مشاكل الجماهير مالا يحتاج إلى إثارته هنا، وتحميل كل العبء على اللجنة التنفيذية العليا، أو على سيادتكم، أو على اللجنة المركزية، ولن يتأتى هذا إلاّ بإعطاء السلطة الحقيقية للحكم المحلى – فى المحافظات – للسادة المحافظين . إذ أن فى الإمكان بعد تجميع كل المشاكل بواسطة الاتحاد الاشتراكى، أن تحل مشاكل يومية كثيرة وعديدة – تثير الجماهير وتقلقها – وذلك بقرارات إدارية .. وفى حدود القوانين، واللوائح، والتعليمات المتاحة، التى يجرى التلاعب فيها. وفى رأيى أننا إذا صَعَّدنا هذه المشاكل إلى مستوى اللجنة المركزية، فسيستغرق حلها بعض الوقت، وتضيع المشاكل.. ويتضايق الناس .. ولا يتحملون الانتظار. أما المشاكل الهامة التى تحتاج إلى إصدار تشريع، أو إعادة توزيع سلعة، أو إعادة تصنيفها، فهذه يمكن عرضها على اللجنة المركزية .

السيد / الرئيس :

هذا الموضوع احنا متفقين عليه من زمان .. احنا قلنا المشكلة اللى بتيجى هنا .. هى اللى

ماتقدروش تحلوها، انتم قلتم إنكم بتقدروا تحلوا كثير من المشاكل فى المحافظات .

السيد / عبد اللطيف المناوى :

ولكننا نريد سلطة أكثر للحكم المحلى فى المحافظات، وأن يكون هناك حكم محلى حقيقى. أعنى أن يُطَوَّع رؤساء المصالح فعلاً للمحافظين فى حدود المصلحة العامة .

السيد / الرئيس :

هُوَّ بعد عمل المجالس الشعبية حيكون فيه سلطة أكثر؟ وبعدين احنا النهارده حتى بنحاول، يعنى فى بحثنا .. الوزارة عايزة تدى سلطات ، وتعمل لا مركزية فى المحافظات. وأنا شايف الأخ حمدى عايز يتكلم على النقطة دى برضه، ونخلَّصها .

السيد / عبد اللطيف المناوى :

ولكنى أرجو أن أتكلم بعد ذلك عن موضوع الزراعة .

السيد / الرئيس :

إن شاء الله .

السيد / حمدى عاشور :

سيادة الرئيس .. لقد بدأت وزارة الإدارة المحلية سياسة جديدة منذ ٤ أشهر ، علاوة على الاجتماعات المشتركة التى تعقد بين أمناء الاتحاد الاشتراكى والسادة المحافظين. فقد جرى تقسيم الجمهورية إلى مناطق، ويعقد اجتماع شهرى فى كل منطقة تجمع أكثر من ٤ محافظات، يحضرها المحافظ والسيد أمين الاتحاد، حيث تعرض جميع مشاكل المنطقة أو المحافظة تفصيلياً ، بحيث أن الأمين يشعر بمسئوليته، ومن ثم يُلِمّ بجميع مشاكل المحافظة، ويكون فى الصورة الواضحة، مثله كالمحافظ تماماً .

وقد استطعنا بهذه الطريقة أن نحصر جميع المشاكل، ونحصر بالتالى جميع الآراء والحلول. وأقول

رداً على الأخ محمد على بشير : إنه سيعقد غداً اجتماع لمنطقة شرق الدلتا يجمع محافظات الشرقية، والإسماعيلية، والسويس، وبورسعيد. وقد أعددنا جدول أعمال هذا الاجتماع الذى ضم جميع مشاكل هذه المحافظات .

فأرجو عند تطوير نظام الإدارة المحلية أن نتمكن من توحيد المفاهيم، ما بين الأمين شخصياً والقادة الذين يعاونونه فى الاتحاد الاشتراكى وبين المحافظات، بحيث نتمكن من إيجاد حلول المشاكل بأسرع وسائل التنفيذ، وشكراً .

السيد / عبد اللطيف المناوى :

إن تقرير لجنة الزراعة يشير فى الصفحة ١٦ منه – بالنسبة لقطاع الزراعة – إلى التصنيف النوعى للتربة فى الجمهورية ، وذكر أن الأرض ذات الإنتاجية العالية من الدرجة الأولى لا تتجاوز ٧% ، وأن الأرض التى تعطى إنتاجية متوسطة أو بعيدة تصل إلى ٥٨,٥% ، أى إلى حوالى ٦٠% ، وهذا يعنى – كما ورد فى تقرير اللجنة – أن ٦٠% من الأرض المزروعة – وهى ٦ ملايين فدان – تعطى غلة أقل من المتوسط. ومعنى هذا أن لدينا فقداً فى مساحة الـ ٦ ملايين فدان بما يقدر بإنتاج مليوني فدان. والذى أتصوره أن تقرير اللجنة لم يتعرض لوضع خطة لرفع الإنتاج بالنسبة للقطاع الرأسى فى هذا المجال ، بينما مس التقرير فى الصفحات التالية قيمة المبالغ المستثمرة فى القطاع الأفقى للزراعة، والتى تبلغ ٢٦٥ مليوناً من الجنيهات لاستصلاح ٧٩١ ألف فدان ، بلغ المستزرع منها حالياً ٥٤٣ ألف فدان، والصالح للإنتاجية منها الآن حوالى ٨٠ ألف .. أو ١٠٠ ألف فدان. إن هذه النقطة لا تحتاج إلى جدل كبير ، لأن الاستثمار فى القطاع الأفقى يحملنا مجهودات جمة، ويحتاج إلى إمكانيات كثيرة لا قدرة لنا عليها .

لقد أشرت إلى الفاقد من الأرض المزروعة الذى يصل إلى مليونى فدان حسب تقدير اللجنة، وحسب تصنيف التربة ، وهذا ما نلمسه فى محافظة بنى سويف فعلاً ، إذ يصل الفاقد من الأرض المزروعة إلى ٣٣% من الصورة العامة من إنتاج الـ ٦ ملايين فدان، أى مليوني فدان .

ولذلك كنت أتصور أن يضع تقرير اللجنة الاقتصادية خطة زمنية بالاتفاق مع المعنيين والمختصين فى قطاع الزراعة – وعلى رأسهم السيد وزير الزراعة وأجهزته – تسمح بالاستثمارات فى حدود إمكانيات الدولة لرفع هذه الإنتاجية، وستتكلف على وجه التأكيد –كما قالت اللجنة– مبلغاً

أقل ، أى بواقع ١٢ جنيهاً، أو قد تصل على أكثر تقدير إلى ٢٠ جنيهاً، وبذلك نرفع مستوى الإنتاج مباشرة إلى ٥٠% ، وبالتالى يرتفع الإنتاج إلى ١٠٠% بدلاً من ٦٦% ، أى أننا نستطيع أن نزيد الإنتاج فى سنوات محدودة، ولتكن ٤ ، أو ٥ ، أو ٦ سنوات إلى ٥٠% من الإنتاج الحالى. وبذلك نكسب استغلال المليونى فدان الفاقدة نتيجة لسوء الصرف والرى، أو عدم تنظيم عمليات تسميد التربة. وهذا هو أساس التصنيف النوعى الذى تم ووضع فى تقرير اللجنة .

إننى أود أن نصل بالنسبة للـ ٦ ملايين فدان إلى الزراعة العلمية ، والذى أستطيع أن أؤكده – كما قد يؤكده معى الزملاء، والسيد وزير الزراعة أيضاً – أننا لم نصل بعد فى هذه المساحة إلى الزراعة العلمية، وذلك على الرغم من أن لدينا فلاحاً ممتازاً واعياً قادراً على فلاحة الأرض . ولكن بالنسبة للزراعة العلمية – أو الأسلوب الزراعى العلمى – أقول : إننا فى تصورى لم نصل بعد إلى هذا الوضع .

أقول : إننا لن نستطيع إنجاز ذلك فى يوم وليلة، إذ ليس ذلك فى مقدورنا الآن ونحن ننمى قطاع الصناعة، وقطاع البترول، وغيرهما من القطاعات الأخرى، ولدينا مشاكل وضغوط عالية، من بينها بالدرجة الأولى ضغوط المعركة، أو الإنفاق الحربى .. أى معركة الوطن. أقول : إنه ليس فى مقدورنا ذلك الآن، ولكنى أرى مع ذلك، أن نبدأ عملية الزراعة العلمية فى إحدى المحافظات التى يُطبق فيها مشروع الزراعة المنظمة كمحافظة بنى سويف، أو محافظة كفر الشيخ، بحيث تكون بمثابة تجربة، ونعمل على أن نصل بإنتاجها إلى حدية الإنتاج السليم بأقل التكاليف المتاحة فى هذه الأرض الجاهزة أمامنا . ثم نستثمر الأرض الضعيفة بهدف رفع مستوى إنتاجيتها إلى الأحسن بعد تصنيفها، بإعطائها التسميد المتاح، وتوفير عمليات الصرف لها .

والواقع أن هناك عقبات أخرى تقف عائقا أمامنا فى سبيل عمليات الزراعة والرى، وهى أننا نشعر بعدم تطويع جهاز الرى لجهاز الزراعة، أعنى أننا نلاحظ أن جهاز الرى مستقل بذاته. ولكنى أتصور أنه بعد إنشاء السد العالى أصبح هذا الوضع لا مبرر له ، بل لابد أن يكون أداء جهاز الرى فى حدود احتياجات ومتطلبات جهاز الزراعة ، وذلك بالتفاهم بين الجهازين وبين طرف ثالث هو صاحب المصلحة الحقيقية .. أعنى الفلاحين ، بمعنى أن تقوم وزارة الرى بتصنيف المناوبات وتنوعها فقط، ولكن الوضع فى الظروف الحالية يختلف، لأن وزارة الزراعة تدعو مثلاً إلى زراعة الذرة كلها فى عروة مبكرة ، وهذا من شأنه أن يتزاحم مع مساحات القطن المقررة حالياً ، أو التى نحاول التوسع

فيها. كما أن مقننات الرى لم تتغير منذ ٢٠ سنة ، فى الوقت الذى ندعو فيه إلى التقدم بالعروات، ولكن أين هى المقننات المائية التى تكفى الزراعتين فى وقت واحد ؟

كل هذه مسائل تحتاج إلى دراسة فى قطاع التنمية الرأسية بأسلوب علمى يشمل تصنيف التربة، ونوعية التسميد، والمبيدات اللازمة، والميكنة، و .. و ... إلى آخره .

ولنبدأ – كما قلت – هذه الدراسة فى إحدى المحافظات .. أى نبدأ بقدر ما يمكننا أن نبدأ به، خاصة أنه وضح – كما سبق القول – من تقرير اللجنة الاقتصادية عن قطاع الزراعة، أن هناك فقداً من مجموع مساحة الأرض الزراعية قدره مليونا فدان لا تعطى إنتاجية، وأن ٦٠% من المساحة تعطى إنتاجاً أقل من المتوسط، أو أقل من نصف المحصول. هذا ما أردت أن أقوله، وشكراً.

السيد / الرئيس :

لجنة الزراعة بتبحث هذا الموضوع .

السيد / مطير عبد الكريم :

أود أن أتكلم فى مشاكل التصدير .. تعلمون سيادتكم أننا فى محافظة مطروح أقرب إلى منطقة الحدود، حيث يتم تصدير الأغنام. ومن المعلوم أن اتفاقية الأمم المتحدة التى تهدف إلى توطين البدو فى الصحراء كان من شروطها أنه لابد خلال فترة الـ ٣ سنوات الماضية أن نصدر أغناماً إلى الخارج. ولهذا فقد بذلنا جهداً كبيراً – عن طريق مؤسسة تعمير الصحارى – حتى أمكننا أن نحصل فى السنة الماضية من لجنة الخطة على تصريح بتصدير حوالى ٥٠ ألف رأس . وبعد أن حصلنا على التصريح بدأنا عملية التصدير من أول يناير ١٩٦٨ ، حيث صَدَّرْنا حوالى ٥ آلاف رأس ، ولكننا عانينا من بعض الإجراءات المتعلقة بالتصدير .. فيما يتعلق بالجمارك، والحجر البيطرى .. حيث عاملنا هذان الجهازان – كقطاع عام – معاملة شاذة وصعبة خلال كل عملية تصدير واحدة . ثم جاءت شركة التجارة الخارجية واتفقت مع آخرين وأعطتهم تصريحاً بالتصدير . حقيقة أن الجهات المستوردة لها أشخاص داخل الجمهورية يعملون كوكلاء .. ونحن لا نعارض فى ذلك ، ولكن الذى حدث هو أنهم حصلوا على الطن بمبلغ ٣٠٠ جنيه فى حين أننا حصلنا عليه بمبلغ ٢٥٥ جنيهاً . ورغم أنهم دفعوا هذا المبلغ بالعملة الصعبة.. إلاّ أنهم يحققون أرباحاً، فكيف يحققون هذه الأرباح؟ إنهم

يحققون ذلك عن طريق الوزن واتصالاتهم بالجمارك، بحيث إنهم يقدرون وزن الرأس بين ٢٥ ، ٣٥ كيلو جراماً تقريباً ، فى حين أن الرأس الواحد المعد للتصدير – طبقاً لما نورده نحن – يتراوح من ٥٠ إلى ٥٥ كيلو جراماً تقريباً، وبذلك تعود عليهم أرباح كثيرة بطريق غير مباشر . ولذلك يجب أن تكون هناك رقابة من الاتحاد الاشتراكى بالنسبة لهذا الإجراء فى لجان التسليم والوزن، حتى تتم العملية على وجهها الصحيح، وعن طريق الاشتراكية السليمة . ثم إنهم يقومون بتسويق الأغنام من الأسواق، ويتبعون فى تصديرها أساليب ملتوية بمعاونة شركة التصدير، والجمارك، والحجر الصحى . وهم قادرون بطبيعة الحال على تفادى كل ما يتطلبه القانون بالنسبة لهذه العمليات .

وأعتقد أنه لو طُبق القانون تطبيقاً سليماً منذ بداية العملية عند الموظف الصغير حتى نهايتها ، لأمكننا أن نحصل على ما تهدف إليه الدولة من توفير المعدل اللازم للتصدير .

ونحن نتساءل فى الواقع عن السبب الذى من أجله لا يشترك الاتحاد الاشتراكى فى هذه العملية، بحيث يراقب عمليات الوزن والتسليم، وهو أمر نطالب بضرورة تطبيقه . وأقول بهذه المناسبة: إننى ألاحظ أن هناك أناساً يصدرون أغناماً حتى الأسبوع الماضى – عن طريق شركة التجارة الخارجية – وبنفس الأثمان ، وأقول: إن المستوردين الذين تعاملنا معهم فى العام الماضى على أساس سعر الطن ٢٥٥ جنيهاً، لن يعودوا إلى التعامل مع الجمهورية ، لأنهم لم يحققوا أرباحاً بالرغم من هذا السعر، فكيف يحقق ربحاً من اشترى الطن هنا بمبلغ ٣٠٠ جنيه، ومازال مستمراً فى العملية حتى الآن؟ وهذه نقطة لها مغزى كبير جداً، ويجب أن نقف عندها بعض الوقت، لكى نحلل الفرق بين عملية التصدير عن طريق القطاع العام الذى تتم بواسطة لجنته، وبين القطاع الخاص الذى يعمل فيه هؤلاء الناس الذين أشرت إليهم الآن . هذا فيما يختص بعملية التصدير، وطبيعى أنه من حقنا أن نحمى هذه الثروة ، وهو أمر يقتضى منا متابعتها، لأننا أولى من غيرنا بكل ما يعود منها من ربح.

أما فيما يتعلق بالحكم المحلى، فأود أن أشير إلى نقطة نعانى منها بعض الشىء .. إذ تعلمون سيادتكم أن محافظة مطروح هى المحافظة الوحيدة التى تختلف ظروفها عن ظروف باقى المحافظات، ويكفى أن نعرف أن سكان الصحراء يطلق عليهم " العربان الرحل " .. بمعنى أنه ليس لهم محل إقامة معين . وهذا الوضع يعانى منه الناس هناك معاناة كبيرة جداً، خصوصاً أنهم عاشوا فى ظروف الماضى الذى لا ضرورة لشرحه، ثم إنهم أيضاً أمضوا فترة تحت حكم سلطات الحدود عانوا منها معاناة شديدة .

وأود أن أشير إلى دور الاتحاد الاشتراكى فى هذا الموضوع،إذ قد حدث فى الأسبوع الماضى أن قدمت شكاوى عديدة مضمونها أن هناك رواسب لعملية الانتخابات ، وفى منطقة السلوم بالذات حيث توجد

شلة معينة تعرضت للمواطنين الذين أيدوا مرشحى الاتحاد الاشتراكى، أو عارضوا ترشيح غير القياديين، وقد أرادت أن تمنع بعضهم من الحضور إلى المنطقة، بل واعتدت على ٢ أو ٣ منهم بالضرب .. والحقائق تشير إلى هذا. وقد اتصلت أكثر من مرة بالسيد مدير الأمن الذى أرسل رئيس المباحث إلى هذه المنطقة لاستطلاع هذا الأمر، ومع ذلك ما زالت ترد إلىّ شكاوى فى هذا الموضوع.

والواقع أننى شخصياً أرغب دائماً فى التوجه إلى هناك ، ولكن وقتى موزع بين اجتماعات مجلس الأمة ولجانه، واجتماعات اللجنة المركزية، مما يستغرق منا أحياناً ١٠ أو ١٢ يوماً فى القاهرة، هذا إلى جانب أنه ليست هناك وسيلة للانتقال فى محافظة مطروح، الأمر الذى يضطرنى فى كل مرة إلى استئجار سيارة خاصة تكلفنى ٢٥ أو ٣٠ جنيهاً للمرور على القواعد الشعبية هناك ، لحل كثير من الموضوعات الشخصية، ولجمع المواضيع التى نستعين بها فى العمل .

هذا وقد قام السيد المحافظ بزيارات كثيرة للمنطقة، وقدمت إليه شكاوى كثيرة. وكما ذكر السيد وزير الإدارة المحلية، تم الاتفاق على عقد اجتماع شهرى دورى بين الجهاز التنفيذى والجهاز الشعبى لإيجاد حلول ذاتية للمشاكل ، وقد اتفقنا على ذلك فعلاً من ٤ أو ٥ شهور ، ولكن لم ينفذ ذلك . هذا، ويلاحظ أنه تعقد اجتماعات فى المحافظة مع اللجنة الاستشارية المختصة بالشئون الزراعية فى المنطقة . ولكن من الغريب جداً ألاَّ أُدْعَى لهذه الاجتماعات – مع وجودى فى مطروح – حتى يمكن المشاركة فى مناقشة ما تبحثه اللجنة من موضوعات .. يحدث هذا على رغم أننى طلبت الحضور مراراً، وقد دفعنى هذا إلى التساؤل : هل حضور هذه الاجتماعات محظور عَلَىَّ ؟

السيد / الرئيس :

انت قلت مواضيع كثيرة قوى .. نسينا انت ابتديت بإيه دلوقت ، والآخر أنا ماليش كلام على كلامك .. ماليش تعقيب يعنى .

السيد / مطير عبد الكريم :

أرجو أن يسمح لى السيد الرئيس بأن أشير إلى نقطة واحدة أنهى كلامى بها .

السيد / الرئيس :

اتفضل .. كَمِّل .

السيد / مطير عبد الكريم :

الواقع أن تشكيل لجان مجالس المحافظات الذى تم أثير بشأنه شكاوى كثيرة، وأنا لم أعلم عنه شيئاً . ولذلك أتساءل هل هناك من ضرر فى أن أشترك أنا والسيد الأمين مع السيد المحافظ فى حضور اللجان – عند بحث هذه الأمور – كممثل للمحافظة فى اللجنة المركزية، أو فى مجلس الأمة؟.. هذا هو السؤال حتى نكون على بينة من الأمر، وشكراً .

السيد / محمد عبد الوهاب شبانة :

لقد أثار بعض الزملاء موضوع الحرفيين والقطاع العام، وأخشى أن يؤخذ رأى فى هذه القضية، ولنا فيها جانب فى محافظة دمياط، ذلك أنه لا يوجد بها قطاع عام للموبيليات ولا للأحذية. وإذاً فمشكلة أن تُعْطَى صفقات للتوريد إلى روسيا أو غيرها للقطاع العام مباشرة، فمعنى هذا أن هؤلاء الحرفيين فى دمياط ستغلق بيوتهم. وعلى هذا فإننى عندما أُقَدِّر الموقف أشعر أن هناك مشكلة فى محافظة دمياط تتعلق بهؤلاء الحرفيين . وأود قبل أن أتعرض لهذه المشكلة – يا سيادة الرئيس – أن أتعرض لجانب آخر أثاره الزملاء فى الفترة الماضية، ونعانى منه فى هذه الأيام :

لدينا فى دمياط جمعيتان تعاونيتان إحداهما للموبيليات والأخرى للأحذية، وكل من هاتين الجمعيتين تخضع لإشراف ومراقبة ومساعدة المؤسسة التعاونية الإنتاجية. والمفروض أن ترعى المؤسسة هاتين الجمعيتين، ولكن للأسف وقعت المؤسسة فى أحبال السماسرة الذين ذكر الزملاء بعض أسمائهم .. فجزء من صفقة الموبيليات الذى تقرر لمحافظة دمياط حصلت عليه مؤسسة التعاون الإنتاجى عن طريق حسان الحمامصى، الذى حصل على عمولة ٥% عنها . وكلما أثرنا هذا الموضوع مع أحد المسئولين فى هذا الخصوص، قال لنا : "هذه شطارة .. هذا الرجل يحصل على ٥% لينفقها على الناس الذين يحضرون إليه " . وقد أوضحنا لهم أن الروس حضروا إلى دمياط .. ورأوا الموبيليا عند أصحاب الورش الصغيرة .. واختاروا الأصناف التى يريدونها .. وأبدوا رغبتهم فى الاتفاق مع أصحاب هذه الورش ، ولكنهم لم يُمَكَّنُوا من ذلك ، وإنما تولت مؤسسة

التعاون الإنتاجى الوصاية على هؤلاء الناس، واستطاع هذا الأخ الذى يفتتح مكتباً لهذا الغرض أن يوقع مؤسسة التعاون الإنتاجى فى حبائله .

وهناك موضوع آخر يتعلق بالأحذية، وهو شىء مؤسف أيضاً – لأنه سبق أن وقع ونبهنا إليه عدة مرات دون جدوى – فقد تعاقدت المؤسسة مع بولندا على صفقة أحذية، وطلبنا من الرقابة الصناعية

عن طريق اجتماع مشترك بين الاتحاد الاشتراكى والمحافظة أن يشترك عضو من الاتحاد الاشتراكى مع ممثل هذه الرقابة عند فحص الكمية المصدرة. وقد تفضلت الرقابة الصناعية ووافقت على ذلك، وحضر بالفعل عضو من الاتحاد الاشتراكى، وقبل أن تُصَدَّر الكمية وَجَّه النظر إلى بعض العيوب فى هذه الأحذية، وأنه من غير اللائق أن تصدر للخارج مثل هذه الأحذية ، لأنها ستسىء إلى سمعة مؤسسة التعاون الإنتاجى فى دمياط .. وستسىء بالتالى إلى سمعة صناعة الأحذية فى الجمهورية العربية المتحدة. وفى نهاية الأمر شُحنت هذه الكمية إلى الإسكندرية لتصديرها، ثم أعادتها الرقابة الصناعية مرة أخرى، وضُرِبَ صفحاً عن هذه الصفقة، ولكن المؤسسة رغم هذا لم تصحح خطأها .

وهناك كمية أخرى تعاقدت عليها بولندا مع المؤسسة، وقد أبدى بعض الحرفيين فى دمياط استعدادهم لإنتاج هذه الكمية بسعر ٢٥٠ قرشاً للزوج، ولكن الكمية أعطيت لعبد المحسن شتا بسعر ٢٨٠ قرشاً للزوج، وأعطاها هو بدوره من الباطن للحرفيين الموجودين فى دمياط .. عمليات التواء ولف غريبة جداً، وقد اقْتُرِحَ حل لذلك – هذا الحل وافق عليه السيد على صبرى شخصياً وتبناه، ثم تبناه السيد ضياء الدين داود – ويتلخص هذا الحل الذى اقترح فى مايو سنة ١٩٦٧ بأن تنشأ فى دمياط جمعيات تعاونية للحرفيين، وقد وضع السيد على صبرى مذكرة فى هذا الشأن، أحيلت إلى مؤسسة التعاون الإنتاجى، ولكن لم تتخذ بشأنها أى خطوة إيجابية، بل عُوِّقَت بحجة أن هناك جمعية تعاونية للموبيليات، وأخرى للأحذية. والواقع أن هذه الحجة مردود عليها بأن هاتين الجمعيتين للإنتاج، بينما الجمعية المقترحة تهدف إلى رعاية الحرفيين وربطهم بالتصدير وغير ذلك .

ومثل هذا الموضوع – فى الواقع – يؤثر على كل فكر يُرْفع من القواعد إلى مستوى أعلى ، لأننا جمعنا بعض الأموال لإنشاء هذه الجمعية، ولم يُتَّخَذ أى إجراء فى هذا الشأن، مما يؤدى بالناس إلى القول بأن الأمر لا يعدو أن يكون حبراً على ورق . هذا أولاً .

وثانياً : فإن السيد على صبرى يقرر هذا ، ثم يحال الأمر إلى مؤسسة التعاون الإنتاجى فتعوقه، ومن هنا كان ذلك مثار حديث كثير من الناس ، الأمر الذى نعانى منه الشىء الكثير .

هذا فيما يتعلق بالإنتاج . ولكن هناك قضية أخرى تهمنا كثيراً، لأنها تنفذ فى هذه الأيام، وتشكل أيضاً رأياً عاماً فى المحافظة ، ذلك أنه يُنشأ فى دمياط الآن مشروع لمياه الشرب يتكلف حوالى مليونى جنيه – وهذا أمل من آمال دمياط منذ ١٠ سنوات – ولكن للأسف أنشئ مشروع الصرف على منسوب أعلى من مجرى النيل الذى ستؤخذ منه مياه الشرب لتنقيتها فى المحطة التى ستتكلف مليونى جنيه، وهذا يعنى أن المياه ستؤخذ من مصدر ملوث، وهو ملوث الآن. وقد حُلِّلَت عينات من هذه المياه

فتبين أنها ملوثة بالفعل، وأنه إذا استعملها الآدمى سيضار صحياً، وهذا يعنى أننا ننفق مليونى جنيه على مشروع لن نستفيد منه .

هذا موضوع آخر أطرحه أمام سيادة الرئيس. ويقينى أن هذين الموضوعين، يُحَلاَّن بإشارة من سيادته، وشكراً يا سيادة الرئيس .

السيد / الرئيس :

موضوع الأغنام والموضوعين دول .. بيشوفهم الأخ لبيب ، ويبقى يقدم لنا تقرير عنهم . لسه عايزين تتناقشوا، وَلاّ إيه؟ .. اتفضل .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

لى كلمة فيما يتعلق بتقرير اللجنة الاقتصادية، تنصب على الجزء الخاص بالتعاون فقد قرأت هذا الجزء من التقرير فى الصفحات من (٣١) إلى (٣٣) ثم ما ورد فى خصوص الجمعيات الحرفية فى الصفحة (٤٢) كما قرأت مذكرة عن الأسس العامة لإصلاح البنيان التعاونى الزراعى ، وردت فى (٣٤) صفحة .

والحق يا سيادة الرئيس أن التعاون بدأ يشغل حيزاً رئيسياً فى مجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى. ولقد أشار ميثاق العمل الوطنى إلى أهمية هذا التعاون، باعتبار أن التعاون وسيلة لتحقيق الديمقراطية .. ووسيلة لتحقيق الاشتراكية، فهو غاية ووسيلة بعدما اتجهنا نحو الاشتراكية .

ومن أجل ذلك، يجب أن نعنى بالتعاون .. وبإصلاح التعاون، ولقد بدأت الثورة هذا الإصلاح منذ سنة ١٩٥٦، بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦، كما اهتمت الدولة أيضاً بالتعاون فى قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى المواد من (١٨) إلى (٢٣) .

والآن يا سيادة الرئيس.. ونحن نقرأ هذا التقرير وتلك المذكرة نلاحظ أن الاتجاه هو إلى إصدار تشريع جديد للجمعيات التعاونية الزراعية، وإصدار تشريع آخر للجمعيات الاستهلاكية، والإسكانية، والإنتاجية، وسائر التعاونيات الأخرى. بمعنى أن يكون هناك تشريع موحد لهذه التعاونيات جميعها، وتشريع آخر للتعاون الزراعى فقط .

ولقد بدأت قصة التشريع التعاونى فى مصر منذ سنة ١٩٢٣، عندما صدر أول قانون خاص بالجمعيات التعاونية الزراعية فقط، ونادى الشعب حينذاك بضرورة أن يجىء التشريع عاماً وموحداً،

شاملاً لكل أنواع الجمعيات التعاونية، وهو ما حققه قانون سنة ١٩٢٧، الذى حل محله قانون سنة ١٩٤٤ ، والذى حل محله أخيراً القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، الذى مازال سارى المفعول حتى الآن .

وما أود قوله هو : إنه لكى يأتى التشريع التعاونى تشريعاً نموذجياً يجب أن يكون تشريعاً موحداً، إذ المبادئ التعاونية واحدة ، والمثل العليا التعاونية المعروفة واحدة ، والجمعيات التعاونية كلها عائلة واحدة، يظلها مبدأ وقواعد واحدة . ثم إن الأخذ بتشريعات عديدة تحكم هذا الموضوع يؤدى إلى تفتت الحركة التعاونية، مع أن الحركة التعاونية – كحركة متماسكة – يجب أن يُظِلَّهَا التشريع الواحد، كما يجب أن يخدمها الجهاز الحكومى الواحد .

فإذا قلنا : إن التشريع التعاونى يجب أن يكون خاصاً بالتعاون، وأن يكون تشريعاً موحداً، فإننى أضيف إلى ذلك أن يأتى منطوياً على البساطة والوضوح، لأن الذين يطبقونه ليسوا فقهاء فى القانون، وليس لهم من أبحاثهم القانونية مايعينهم على تفسيره، إذا جاء التشريع مُحْتَمِلاً كثيراً من التأويل والتفسير . ولهذا فإن التشريعات الحديثة فى التعاون والتشريعات النموذجية التى وضعها مكتب العمل الدولى تقتصر على المسائل الرئيسية فى الموضوع ، تاركة التفصيلات للوائح التنفيذية، حتى يجىء التشريع منطوياً على المرونة .. لا على الجمود. ومن هنا أقول: إن التشريع يجب أن يقتصر على أمهات المسائل ورءوس الموضوعات .. أى على التعريف بالتعاون ، وعلى تأكيد المبادئ التعاونية ، وعلى النص على تكوين الجمعيات التعاونية منذ نشأتها حتى تصفيتها، ثم الامتيازات التى تعطى للجمعيات التعاونية، ثم تشكيل البنيان التعاونى، وذلك بالنص على تشكيل جمعيات مشتركة، ثم جمعيات مركزية، ثم جمعيات عامة، ثم جمعيات نوعية، ثم اتحاد تعاونى عام. هذا ما يجب أن يتضمنه التشريع، لأننا فى مجتمع متطور وتَجِدّ كل يوم ظروف تتطلب بعض التغييرات ، فإذا ضَمَّنَا المسائل

التفصيلية فى التشريع فسيكون حتماً وفرضاً علينا أن نعدل التشريع، وتعديل التشريع ليس بالأمر الهين، ولكن تعديل اللوائح أمر سهل وهين، يمكن أن يستجيب لتطورات المجتمع .

بعد هذا يجب أن ينص التشريع على الجهاز الحكومى المشرف على تطبيقه، وعلى الإشارة إلى مجلس استشارى أعلى تمثل فيه دوائر الدولة المختلفة التى يتصل بها هذا التعاون عن قرب أو عن بعد ، بمعنى أن يكون الجهاز المشرف واحداً، وأن يكون مستقلاً، حتى يتمتع بحرية الحركة، وأن يزود بالموظفين الأكفاء المؤمنين بالحركة التعاونية .

لذلك – يا سيادة الرئيس – فإننى مع تقديرى للجهود التى بذلت فى هذا الميدان .. وهى جهود محمودة مشكورة، حيث راحت تتلمس مشاكل جماهير الفلاحين، ومشاكل التعاونيين، وراحت تؤكد هذه الحلول فى نصوص تشريعية ، أقول: إننى مع تقديرى لتلك الجهود فإننى أرى ضرورة الجرى وراء المشاكل والبحث عن الحلول. ولكنى لا أريد أن تتجمد هذه الحلول فى نصوص تشريعية، بل أريدها فى اللائحة التنفيذية، حتى يمكن تعديل هذه اللائحة كلما تطلب الأمر ذلك .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون التشريع التعاونى الموحد عندنا، هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى يؤكد المزايا التعاونية، ثم يفرد للجمعيات الزراعية فصلاً، وكذلك يفرد فصلاً للجمعيات الاستهلاكية إذا تطلب الأمر ذلك. وحتى فى داخل مثل هذه الفصول، لا داعى مطلقاً لأن نخوض فى التفصيلات، بل يجب أن نترك المسائل التفصيلية للوائح التنفيذية .

فى سنة ١٩٦٠ – يا سيادة الرئيس – كتبت مقالاً فى صحيفة الأهرام بعنوان : " نحو إنشاء مؤسسة تعاونية "، وكانت توجد فى ذلك الحين المؤسسة الاقتصادية التى تُظِل بجناحيها البنوك والشركات الصناعية وغيرها، وكنا نتصور أن توجد مؤسسة تعاونية تشرف على القطاع التعاونى فى ظل مجتمعنا الجديد .. مؤسسة واحدة، فصدر القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠، يجيز إنشاء مؤسسات، وكان أن أُنشئت خمس مؤسسات يا سيادة الرئيس . ولكن بعد أن أُنشئت هذه المؤسسات كتبت مقالاً آخر : " نحو إنشاء مجلس أعلى للمؤسسات " للتنسيق بينها، لأن المسألة يرتبط بعضها بالبعض الآخر، فالجمعيات الإنتاجية تحتاج فى تصريف منتجاتها إلى الجمعيات الاستهلاكية، والجمعيات الزراعية مرتبطة تمام الارتباط بالجمعيات الاستهلاكية، والجمعيات الحرفية مرتبطة تمام الارتباط فى تسويق منتجاتها بالقطاع الاستهلاكى ، وهكذا كلها عائلة واحدة يجب أن

ترتبط برباط واحد ، ويجب أن تظلها مبادىء واحدة ، وأن يشملها تشريع واحد ، وأن يعنى بها جهاز حكومى واحد .

إن مشروع القانون الذى قُدِّم يضم ١٣٥ مادة، ويقرر هذا المشروع أن الميثاق قد أورد مبادىء، وكذلك فعل بيان ٣٠ مارس. والواقع أننا إذا قارنا بين تشريع فى مجتمع رأسمالى وتشريع فى مجتمع تعاونى، نجد أن التشريع فى مجتمع رأسمالى تعاونى يجعل من التعاونيات دولة فى داخل الدولة، ويتبع مبدأ اتركوا الأمور تجرى فى أَعَنَّتِهَا.. أى المبدأ المعروف بأن الناس أحرار فى تدبير أمورهم الاقتصادية، والدولة لا تتدخل فى أمورهم على الإطلاق . ولكن فى الدولة الاشتراكية القائمة على التخطيط ، من حق الدولة أن تتدخل ، ولذلك نجد أن مبدأ الحياد الدينى ، ومبدأ الحياد السياسى – الذى عمر طويلاً فى الدول

الرأسمالية – ينكره كارل ماركس ، ويقول : " إن التعاونيات يجب أن تخضع لتوجيهات الحزب الثورى " . وقد أخذنا نحن بهذه الفكرة فى الدولة الاشتراكية، وقلنا : إن الاتحاد الاشتراكى يجب أن يكون له دوره فى الإشراف على هذه التنظيمات التعاونية، وكذلك يجب أن يكون التشريع مُمَكِّناً للدولة – القائمة على التخطيط – من أن تتدخل فى مسائل التعاونيات حتى نحدد دور هذه التعاونيات فى الخطة، لنعرف أين دورها فى تحديد هذه الخطة . وهذا ما يُحَّددْ بصفة رئيسية بين تشريع تعاونى فى دولة اشتراكية، وتشريع تعاونى فى دولة رأسمالية .

إن مشروع القانون الجديد الذى قُدِّم يستعرض بياناً تعاونياً يبدأ من القاعدة ويرتفع إلى القمة فى شكل جمعيات استهلاكية، وجمعيات مركزية، وجمعيات عامة، واتحادات نوعية، ثم اتحاد تعاونى عام، والقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ لا يمنع أبداً من وجود كل هذا التشكيل ، بل يتضمن نصوصاً عن هذا التشكيل، فلا داعى مطلقاً لكل هذه النصوص المفصلة التى تستعرض مثل هذا البنيان كله.

والجديد أيضاً فى هذا المشروع أنه يعامل موظفى الجمعيات التعاونية معاملة الموظفين العموميين، وأنه يعتبر أموال الجمعيات التعاونية أموالاً عامة، ويجب أن تشدد العقوبة على هذا الأساس . وأعتقد أنه من الممكن تشديد العقوبة ، ولكن – يا سيادة الرئيس – المسألة أولاً وأخيراً لا ترجع إلى النصوص، وإنما ترجع إلى الذين يطبقون النصوص، وقد سبق أن أشرتم سيادتكم مراراً إلى أن تكوين البشر أصعب جداً من إقامة المصانع .. ومن إصدار التشريعات. وقد أوردت اللجنة مشكورة فى الصفحة (٣٤) من مذكرتها عبارة جميلة أؤيدها كل التأييد، إذ تقول : " على أنه من الواجب هنا أن نقرر أن نجاح هذا التنظيم الجديد لا يكفى له مجرد إصدار قانون جديد للتعاون

الزراعى، لأن أقصى ما يحققه قانون هو أن يُعَدِّل الإطار الذى يمكن أن يعمل فى نطاقه البشر ، وقد تكون هناك مسافة بعيدة بين ما يمكن أن يعملوه وبين ما يعملونه فعلاً . الذى لا شك فيه ، أن جهداً كبيراً لابد أن يُبذل لتكوين مجموعات بشرية قادرة على أن تحرك الإمكانيات التى يفتحها القانون الجديد بعد صدوره ".. وهكذا، فالمسألة تحتاج إلى الذين يقومون بالتطبيق قبل أن تحتاج إلى تشديد العقوبة ، وإلى نصوص جديدة ، وإلى قانون جديد .

إن الحركة التعاونية شقت طريقها فى مصر منذ سنة ١٩٠٨، وكانت حركة شعبية ودون قانون، ونجحت فى تشكيل جمعيات تعاونية إلى أن صدر أول قانون سنة ١٩٢٣ .

إن الحركات التعاونية فى البلاد الشمالية – وإن اختلفت ظروفها عن ظروفنا – نجحت وحققت ثمارها دون تشريع، وحتى الآن لا يوجد تشريع ينظم هذه الحركات، ولكن المسألة كلها بيد من يهمهم الأمر .. والذين يهمهم الأمر هم الذين يشكلون جمعياتهم لأجل حل مشاكلهم .

بقيت مسألة أيضاً لم يلمسها التنظيم الجديد، وهى خاصة بجمعيات التعاون الزراعية، فهذه الجمعيات بقيت على ثلاثة أنواع : جمعيات زراعية عادية، وأخرى تابعة لهيئة الإنتاج، وثالثة تابعة للإصلاح الزراعى .

والواقع أن نظام جمعيات الإصلاح الزراعى يتمشى فيما أرى مع المنطق الاشتراكى من أنها جمعيات تتكون بحكم القانون، فقد عَدَلْنَا هنا عن مبدأ الباب المفتوح – وهو المبدأ التقليدى فى التعاون – حتى لا نترك من حصلوا على الأراضى من الإصلاح الزراعى لحالهم، بل يجب أن يكونوا أعضاء فى جمعيات تعاونية، وأن تكون هذه الجمعيات مُوَجَّهَةً ومُشْرَفاً عليها من الموظفين الفنيين حتى يوجهوها. ثم إن الإقراض المشْرَفْ عليه مسألة من الأهمية بمكان فى البلاد النامية، حتى نضمن أن السماد والبذور والسلفيات تذهب إلى الأغراض الإنتاجية، ولا تذهب إلى أغراض أخرى .

فهل درسنا فى نظام الزراع توحيد هذا النظام بالنسبة للتعاونيات جميعاً، لمعرفة ما إذا كانت جمعيات الإصلاح الزراعى بنظامها الجديد الفريد – الذى يختلف عن الجمعيات العادية – وبنظامها الخاص بالتمويل، وغير ذلك مما يتعلق بتشكيل هذه الجمعيات قد نجحت ، فإذا كانت قد نجحت فلا ضير إطلاقاً من أن نعمم التجربة التى دلت على هذا النجاح، وتحقيق الثمرة المرجوة ، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث .

أما فيما يتعلق بمسألة التدريب التعاونى، فأقول:إن هذه مسألة أيضاً على جانب كبير من الأهمية،

ذلك أن هذا التدريب يشمل الأعضاء، وأعضاء مجلس الإدارة، والمديرين العامين . وهذه مسألة يجب أن يُعْنَى بها، خاصةً أن لدينا مراكز للتدريب.. وتعنى المؤسسة الزراعية، والمؤسسات التعاونية المختلفة بهذا التدريب. وألاحظ هنا أن ٢٠ شخصاً ذهبوا إلى ألمانيا للتدريب، وأود فى الواقع أن أطمئن إلى أن الذين يتمتعون بالمنح يستفيدون من هذه المنح حقاً .. وتلك سياسة عامة أشير إليها يا سيادة الرئيس، لأن هناك منحاً كثيرة تعطى لهذه الدولة ولا يستفاد منها – سواء فى قطاع التعاون، أو فى قطاعات أخرى – إذ هناك أناس يُرسلون إلى بلاد لا يعرفون لغتها على الإطلاق. فكيف يستفيد هؤلاء من هذه المنح التى تُمنح لهم . هذه مسألة رأيت أن أشير إليها، وهناك مسائل أخرى...

السيد / الرئيس :

الفلاحين طبعاً مش حيعرفوا ألمانى .. هنا المترجم بيفيد يعنى .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

الواقع أنهم أذكياء جداً .. والحقيقة أنهم يعرفون .

السيد / الرئيس :

بيعرفوا ألمانى ؟

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

لا .. لا أقصد ذلك .

السيد / الرئيس :

يعنى فى بنى مر مابيعرفوش ألمانى .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

لقد أردت أن أشير إلى هذه المسألة بوجه عام، وأشكر سيادة الرئيس .

السيد / الرئيس :

العفو .. هى النقطة – الحقيقة – الأساسية فى كلام الدكتور جاد بالنسبة للتشريع واللوايح ان احنا ممكن نعمل تشريع عام، ثم بعد هذا نعمل لوايح، والدكتور لبيب يبقى يدرس لنا هذا الموضوع ونرد عليه .. لأن – الحقيقة – هو فعلاً التشريع إذا اتعمل ووجدنا غلطة ، يبقى عايزين بعد كده نروح نعمل تشريع .. فتشريع، ولكن عيوب اللوايح بيبقى سهل قوى تصحيحها، وأيضاً تغييرها، وده موضوع يجب ان احنا نحطه فى حسابنا .

بالنسبة للتعاون الاستهلاكى، الحقيقة احنا ماعندناش تعاون استهلاكى، هُوَّ اسمه تعاون استهلاكى، ولكنه فى الحقيقة ماهواش تعاون استهلاكى، لأن هُوَّ مِلْك للدولة .. ده اللى موجود يعنى، هل نصحح الإسم أو إيه ؟ يعنى هو الإسم مش تعاون، لكن رأس المال كله مملوك للدولة .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

هناك جمعيات استهلاكية فعلاً، ولكن ...

السيد / الرئيس :

هُوَّ كان فيه فى الأول جمعيات استهلاكية عاملينها الأهالى، واللى أنا متصوره أن عدد كبير من هذه الجمعيات اتصفى، وحصل فيه مشاكل، وبعدين مشينا فى عملية التعاون الاستهلاكى ، لكن إذا كان فيه، يبقى الكلام يمشى يعنى .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

هناك جمعيات موجودة فعلاً .

السيد / الرئيس :

آه خلاص .. طيب احنا متفقين .. اتفقنا، يعنى مش عايزين نناقش موضوع فيه ولاّ مافيش . إذا كنتم تقعدوا مع اللجنة وتبحثوا هذا الموضوع .

السيد / أحمد الخواجة :

عجبت للتعبير الذى قاله الدكتور جابر جاد عبد الرحمن من أن التعاون غاية فى المجتمع الاشتراكى، ذلك أن التعاون لا يمكن أن يكون كذلك، لأن منطق التعاون فى الميثاق إنما هو خاص بدعم الملكية الزراعية الفردية لتؤدى دورها فى الإنتاج أسوة بالمال العام . وهذه قضية أخرى غير قضية التعاون، وهذا ما أردت طرحه على الدكتور جابر لعله يعطينا تصوراً بشأنه ، لأننى لا أتصور مطلقاً أن يكون التعاون غاية فى المجتمع الاشتراكى .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

ورد فى الباب الثانى من الميثاق على ما أذكر أن جماهير الشعب راحت تبنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى، ومعنى هذا أن الغاية التى تستهدفها هذه الجماهير هى أن تقوم ببناء هذا المجتمع التعاونى ، وبذلك أصبحت غاية. وعندما نقول : إن الغاية هى بناء المجتمع التعاونى، فمعنى هذا أننا نريد تحقيق الاشتراكية القائمة على الكفاية والعدل .. والتعاون يحقق الكفاية والعدل ، ومن جهة أخرى يحقق الديمقراطية، لأن هذه التنظيمات تقوم على أسس ديمقراطية .. وتدار بالطرق الديمقراطية .. وتحقق الديمقراطية منها. هذا هو القصد من أنها غاية، لأن المجتمع يُحَوَّل إلى مجتمع تعاونى، كما أن المادة (١٨) من الدستور تقضى بأن ترعى الدولة التنظيمات التعاونية، وتعمل على إنجاحها .. ومعنى هذا أن الدولة تتغايا إنجاح التنظيمات التعاونية .

أما بالنسبة للإنتاج، فمن الطبيعى أن الغاية الأساسية للتعاون كأجهزة هى العمل على زيادة إنتاج أصحاب الحرف، والعمل أيضاً على تخفيض تكاليف إنتاجهم، وإعطائهم السلفيات التى يحتاجون إليها، وتسويق محاصيلهم فى أحسن الظروف، وهذه هى الغاية من التنظيمات التعاونية الحرفية بصفة خاصة، كالتنظيمات الزراعية، والصناعية، والإنتاجية، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للمجتمع بتاعنا .. التعاون سيستمر، مااحناش حنقدر نحول المجتمع كله إلى ملكية عامة ، فالدول حتى اللى حولت المجتمع كله إلى ملكية عامة ابتدت النهارده ترجع فى بعض الأمور. اللى أمموا المكوجية، والحلاقين، والعمليات دى، شايفين ان العملية عسيرة جداً . واحنا ناقشنا رؤساء

الدول اللى زارونا فى هذه المواضيع ، قلنا لهم : إزاى بتمشوا العملية .. ازاى الدولة بتمشى الحلاقين، والترزية ، والمكوجية؟ فاللى باين الحقيقة أنهم قالوا إنهم غلطوا غلطة كبيرة فى هذا.. وإنهم بيتراجعوا، ماناقشناش طبعاً الاتحاد السوفييتى فى هذا، ناقشنا الآخرين. هُوّ – الحقيقة – أى موضوع بيطلع بيبقى كتشريع – أو كصورة – موضوع بشكل سليم، بعد كده بتدخل عليه مواضيع أخرى بِتْعَقَّده فى السكة .

الحقيقة التعاون غاية سليمة، ليه النهارده بنشتكى من الجمعيات التعاونية .. مش من التشريع، وَلاَ من حاجة؟ لكن التطبيق بيخلى الناس تكفر من عملية التعاون. التسويق التعاونى برضه طلع .. احنا عايزين نخدم الفلاح مش عايزين نقرفه.. عايزين يدخل له دخل أكثر مما كان بيدخل له وهو بيتعامل مع

الوسطاء . ولكن طلعوا لنا ولاد الحلال فى السكة بعد ما طلع.. دخلوا .. ده عايز فلوس.. وده عايز... ، فضلوا لغاية مالقوا فى الآخر الفلاح بيسلم المحصول وما يخدش حاجة.

فاحنا الحقيقة بنبحث النهارده كيف نحرر التسويق التعاونى من الدخلاء اللى دخلوا عليه فى السكة، ولو نرجع إلى ما كنا فيه. يعنى دلوقت كل واحد عليه فلوس بيودِّيها للتسويق التعاونى، فالفلاح طبعاً شايف ان التسويق التعاونى بالنسبة له مصيبة، لأنه بيحسب الآخر خد إيه ، وفاضل إيه؟ فالحقيقة التشريع مهما كان مش هُوَّ الموضوع .. المهم هُوَّ التطبيق، والمهم برضه – أنا بانبهكم لهذا – انتم تيجوا تنبهونى، لأن بعد ما يطلع التشريع والعملية تتم، الناس اللى بيروحوا داخلين فى السكة على طول وعاملين وصلات، ومعقدين هذا التشريع، وكل واحد بيتعلق فيه علشان يحل مشكلته، وإن شاالله يتهد المشروع كله .

هِيَّ دى الحقيقة المشكلة الأساسية اللى قابلتنا تقريباً فى كل عملية نعملها، مفروض أنها على الورق ناجحة ١٠٠%، نقعد ندرسها ناجحة ١٠٠% .. بتطلع ناجحة ١٠٠% .. يطلعوا لنا ولاد الحلال فى السكة .. كل واحد من حيث لا ندرى يحط تعليقة فى العملية، بعدين تبص بعد سنة أو اثنين تلاقيها ابتدت .. الناس حست انها بتتغير، ويقولوا : الله تعاون إيه؟ وَلاَّ إشتراكية إيه؟ ده التعاون بقى ضدنا .. التسويق التعاونى إيه؟ الناس ليه كفرانة من التسويق التعاونى؟ إيه الهدف من التسويق التعاونى ؟ وفى الحقيقة أنا مارضتش أوافق على مبدأ ان الاتحاد الاشتراكى يشترك فى العملية، لأن احنا عايزين الاتحاد الاشتراكى يراقب العملية، ويقول لنا إن هنا فيه كذا، وكذا، وكذا. لكن إذا اشترك حَيْدَارِى على أى مشاكل أو أى أخطاء، لكن بييجى يقول : الله دى الوزارة الفلانية خدت ،

ودخلت على التعاون وعملت كذا..والحتة الفلانية عملت كذا، فنقدر–الحقيقة– نحل هذه المواضيع.

السيد / زكى حسيب تعلب :

ورد فى ص (٣٥) من تقرير اللجنة الاقتصادية المعروض تحت البند رقم (١) مايلى: " توفير الاستثمارات اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد بالوحدات القائمة، ضماناً للحفاظ على مستوى إنتاجها كميةً وجودةً " . وكذلك ورد بالتقرير فى البند رقم (٢) من نفس الصفحة: " الأخذ بسياسة التوسع الرأسى فى الاستثمارات، وذلك تحقيقاً للأهداف الآتية :

أ) معالجة نقط الاختناق بالوحدات القائمة... إلى آخره .

ب) الاستفادة من مزايا التوسع الرأسى... إلى آخره " .

وفى الحقيقة أنه يوجد لدينا – يا سيادة الرئيس – فى شركة مصر حلوان للغزل والنسيج أكبر مثل لهذا الأمر، وقد قمت برفع تقرير لسيادتكم، لأن مشروع التوسع لدينا اعتمد سنة ١٩٥٨ على التمويل قصير الأجل دون التوسع فى رأس المال، وقد وصلت الأصول الثابتة والمتداولة إلى حوالى ٢٤,٥ مليون جنيه، فى حين أن رأس المال ٣ ملايين جنيه، وبهذا الشكل لا يكون هناك توازن، مما ترتب عليه حصول الشركة على قرض من بنك مصر قدره حوالى ٧ ملايين جنيه، وبذلك تضخمت الأرصدة المدينة إلى أن وصلت بناء على ذلك إلى حوالى ١٣,٦ مليون جنيه ، ثم تضخم بالتالى عبء الفوائد إلى أن وصل إلى ٨٤٣ ألف جنيه .

السيد / الرئيس :

هُوَّ – إذا سمحت لى – احنا درسنا هذا الموضوع مش بالنسبة للشركة دى بس، بل وبالنسبة لشركات أخرى فى الدولة، وفيه شركات كثيرة عندها هذا الوضع، ووصلنا إلى قرار بإعادة تقييم رؤوس أموال هذه الشركات، ووزارة الخزانة منذ عدة أشهر قايمة بهذا الموضوع، أنا حبيت أتدخل علشان ماتحكيش لنا الحكاية كلها .

السيد / زكى حسيب تعلب :

إن النقطة الثانية التى أود الإشارة إليها – يا سيادة الرئيس – خاصة بمشكلة الغزل ، وقد تكلمت

فى هذا الشأن مع السيد وزير الصناعة، وصرح سيادته بأنه تم اعتماد ٣٠ ألف مغزل فى التوسع الرأسى لمصنع الزقازيق ، وقد اقترحنا فى مجلس إدارة شركة حلوان أن تقوم بالتوسع الرأسى دون إنشاء مبان جديدة. واقترحنا لحل الاختناقات – الموجودة فى الإنتاج – اعتماد ٣٠ ألف مغزل أخرى، إذ أننا نقوم بالتصدير، ونتحمل بسبب فرق سعره حوالى مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه، ثم إننا نحصل فى نفس الوقت على الكميات اللازمة من الغزل للمصانع داخلياً، ونتحمل فى سبيل ذلك حوالى مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه. والمشكلة التى تواجهنا هى أنه إذا كان قد انضم إلينا فى القاهرة عدة مصانع نسيج، فلم لا يُضَمّ إلينا أحد مصانع الغزل القائمة ولو بصفة مؤقتة؟

إن المشكلة التى نحس بها فى عملية التصنيع والتصدير تنحصر فى أننا نحصل من كل مصنع على كمية من الغزل مختلف العيار، والجودة، والخامة، وتكون النتيجة الفعلية لهذا وجود عيوب فى التصدير، لأن كل نوع من أنواع الخيوط يمتص الصباغة فى المرحلة النهائية للتشغيل والتجهيز النهائى بشكل معين،

ولو استطعنا تحديد المصنع الذى نحصل منه على كميات الغزل اللازمة للتشغيل بحيث تكون من نوع واحد، لأمكننا تكييف هذه الخيوط بالدرجة الفنية فى المصنع، بحيث يمكن أن ننتج إنتاجاً سليماً خالياً من عيوب التصدير .

إن المشكلة – يا سيدى الرئيس – كما قلت : لا تعدو أن جميع العاملين فى الشركة يطالبون بغزل جيد، بحيث يمكنهم تصدير إنتاج جيد، إلى جانب حل مشكلة رأس المال، حتى لا يظل العاملون بهذه الشركة – ويربو عددهم على ١٥ ألف عامل – لا يحققون أرباحاً ، فى الوقت الذى نسعى فيه إلى تحقيق الأهداف، وشكراً .

السيد / الرئيس :

الدكتور عزيز صدقى بيشوف موضوع الغزل. نؤجل الجلسة لبعد العيد – إن شاء الله – وكل سنة وانتم طيبين، والسلام عليكم .

(وهنا رفعت الجلسة حيث كانت الساعة العاشرة مساءً) .

* * *

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة المركزية
الجلسة ١٥

القرارات والتوصيات
التى صدرت فى اجتماع اللجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكى العربى

المنعقد يوم الأربعاء الموافق ١٩٦٩/٢/١٩

١ – الموافقة على تشكيل أربع لجان جديدة على الوجه الآتى :

أ) لجنة الأمن الوطنى : وتختص بالنظر فى الإجراءات التى ترى السلطة اتخاذها لدواعى الأمن الوطنى فى الظروف الراهنة .

ب) لجنة الدستور : ومهمتها البدء فى إعداد مشروع الدستور الدائم .

ج) لجنة الزراعة والرى : وتختص ببحث النواحى المتعلقة بالزراعة والرى .

د) لجنة الصناعة والكهرباء : وتختص ببحث الموضوعات الخاصة بالصناعة والكهرباء .

وتعرض الاقتراحات الخاصة باختيار رؤساء اللجان وأعضائها فى الاجتماع المقبل .

٢ – الموافقة على البرنامج المقدم من لجنة شئون التنظيم بشأن عقد مؤتمرات المحافظات ، والمؤتمر القومى العام، حسب الجدول الآتى :

أ) من ٣ إلى ١٠ مارس ١٩٦٩: تنعقد مؤتمرات المحافظات خلال هذه الفترة لدراسة المسائل التى ستعرض على المؤتمر القومى العام فى دورته القادمة، على أن يترك لكل محافظة تحديد يوم انعقاد مؤتمرها .

ب) من ١٠ إلى ١٧ مارس ١٩٦٩ : تجتمع اللجان الدائمة للجنة المركزية خلال هذه الفترة لدراسة قرارات وتوصيات مؤتمرات المحافظات، وإعداد تقاريرها التى ستعرض على اللجنة المركزية .

ج) من ١٧ إلى ٢٦ مارس ١٩٦٩ : تجتمع اللجنة المركزية خلال هذه الفترة لدراسة التقارير المقدمة من اللجان الدائمة، وإقرار الموضوعات التى ستطرح للمناقشة فى المؤتمر القومى العام.

د) من ٢٧ إلى ٣٠ مارس ١٩٦٩ : اجتماعات المؤتمر القومى العام .

٣ – يجرى العمل فى المؤتمر القومى العام على الوجه الآتى :

أ) مساء الخميس ٢٧ مارس ١٩٦٩ : يلقى السيد الرئيس بياناً سياسياً فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر .

ب) الجمعة ٢٨ مارس ١٩٦٩ : تبدأ اجتماعات اللجان الفرعية للمؤتمر، والتى يتم تشكيلها وفقاً للجان الدائمة للجنة المركزية، بأن يعرض السادة أمناء اللجان الدائمة وكذلك أمينا لجنتى الزراعة والصناعة تقاريرهم عما تم إنجازه من قرارات المؤتمر القومى العام السابق.ويستمر انعقاد هذه اللجان حتى يوم السبت الموافق ٢٩ مارس ١٩٦٩ .

ج) مساء السبت ٢٩ مارس ١٩٦٩ : تشكل من بين أعضاء المؤتمر لجنة الصياغة يرأسها أحد السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، لإعداد التقرير النهائى الذى سيقدم للمؤتمر القومى العام.

د) مساء الأحد ٣٠ مارس ١٩٦٩ : الجلسة الختامية للمؤتمر .

٤ – يتم التحضير الفنى للمؤتمر القومى العام طبقاً لما يلى :

أ) تشكل أمانة فنية للمؤتمر من السادة مقررى اللجان الفرعية المنبثقة من اللجان الدائمة للجنه المركزية، على أن يكون كل منهم مقرراً للجنة المقابلة فى لجنة المؤتمر .

ب) تشكل أمانة إدارية للمؤتمر تتولى الشئون الإدارية له من بين العاملين بالجهاز الإدارى بالاتحاد الاشتراكى، والجهاز الإدارى بمجلس الأمة .

٥ – تضع لجنة شئون التنظيم إطاراً عاماً لاجتماعات مؤتمرات المحافظات، كما تضع كل لجنة من لجان المحافظات إطاراً عاماً لاجتماعات مؤتمرات الأقسام بها .

٦ – تدرس مؤتمرات المحافظات – مع القواعد الجماهيرية والقيادات الإقليمية – الموضوعات التى تمس جماهير المواطنين، على أن تتبنى اللجان الدائمة للجنة المركزية هذه الموضوعات، وهى:

. تنظيم البنيان التعاونى الزراعى .

. التسويق التعاونى ومشاكله .

. الائتمان الزراعى ومشاكله .

. تعزيز مقدرة الحرفيين على الإسهام فى التنمية القومية .

. قانون العمل الجديد .

. العلاقة بين المالك والمستأجر فى قطاع الإسكان .

. التوزيع السلعى، سواء كان بالنسبة للسلع التموينية أو سلع الإنتاج وقطع الغيار .

. تطوير الإدارة المحلية، وإنشاء المجالس الشعبية .

. المشاكل الموجودة فى قطاع الزراعة .

٧ – يبحث السيد وزير الزراعة المشاكل التى تعترض التسويق التعاونى لمحصول البصل الجديد .

٨ – تبحث لجنة الزراعة :

أ) موضوع قصب السكر، وإيجاد حلول للمشاكل الناشئة بين الفلاحين وشركة السكر .

ب) زيادة التنمية الرأسية فى مجال الإنتاج الزراعى باستخدام الأساليب العلمية الحديثة .

٩ – يبحث السيد عبد المحسن أبو النور (عضو اللجنة التنفيذية العليا وأمين لجنة الشئون الداخلية) :

أ) وضوع تعدد الروابط، والجمعيات، والتنظيمات النقابية، فى الأجهزة الحكومية ، بما يكفل توحيد جهات الإشراف عليها، وحفظ حقوق المشتركين فيها، والقضاء على ماقد يحدث بينها من صراعات .

ب) المشاكل المترتبة على تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على صغار الحرفيين، وخاصة فيما يتعلق بالصبية الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة .

١٠– يتولى السيد / أنور السادات (عضو اللجنة التنفيذية العليا وأمين لجنة الشئون السياسية) النظر فى التصرفات المنسوبة إلى :

أ) المسئولين عن مؤسسة الأخشاب بالإسكندرية، وكذلك العمل على وضع نظام عادل لتوزيع الأخشاب بين الحرفيين والجمعيات التعاونية بالمحافظات المختلفة .

ب) المسئولين عن شركة النصر للتصدير والاستيراد بشأن موافقتهم على تمويل عمليات التصدير التى تقوم بها شركات القطاع الخاص ، فى الوقت الذى يرفضون فيه تمويل عمليات التصدير التى تقوم بها شركات القطاع العام .

ج) مدير مصنع "منير السعدى للتريكو" فيما يتعلق بفصله إحدى العاملات، لقيامها بالإبلاغ عن تهربه من سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة عن العاملين بالمصنع .

١١– على قيادات الاتحاد الاشتراكى العربى أن تتابع الانحرافات أينما وجدت، وأن تبلغ عنها الجهات المسئولة لمقاومتها ووضع حد لها .

١٢– يتولى الدكتور محمد لبيب شقير (عضو اللجنة التنفيذية العليا وأمين لجنة الشئون الاقتصادية) بحث الموضوعات الآتية :

أ) تصدير الأغنام من محافظة مطروح بما يحقق الهدف منه .

ب) موضوع الحرفيين بمحافظة دمياط، وتشكيل جمعية تعاونية لهم .

ج) مشروع مياه الشرب بمحافظة دمياط، وما يثار حول صلاحية المياه للشرب .

د) اقتراح وضع قانون عام للتعاون والجمعيات التعاونية المختلفة، وإعداد لائحة متطورة تشمل النواحى المختلفة للتعاون، وذلك بالاشتراك مع الدكتور جابر جاد عبد الرحمن عضو اللجنة المركزية .

١٣- يبحث السيد وزير الصناعة موضوع الغزل اللازم لشركة النسيج بحلوان، بما يكفل توفير كل احتياجاتها من نوع واحد .

* * *